

التقرير السنوي للحوكمة 2022

مقدمة

بدأ الاهتمام بالحوكمة في مصر عام 2001 بمبادرة من وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية آنذاك (وزارة التجارة حالياً)، حيث وجدت الوزارة أن برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي بدأته مصر منذ أوائل التسعينات لا يكتمل إلا بوضع إطار تنظيمي ورقابي يحكم عمل القطاع الخاص في ظل السوق الحر. وبالفعل تم دراسة وتقييم مدى التزام مصر بالقواعد والمعايير الدولية لحوكمة الشركات. ونجحت الحوكمة في جذب قدر كبير من الاهتمام بسبب أهميتها للأداء الاقتصادي، إلا أنه على الرغم من هذه الأهمية لم يلق مفهوم حوكمة الجهاز المصرفي القدر الكافي من الاهتمام في الدراسات الحديثة، إلا أنه في مايو 2006 قام المعهد المصرفي المصري التابع للبنك المركزي المصري بوضع دراسة تبنت ضرورة وضع سياسات مكتوبة للحوكمة والافصاح عنها، وفي ضوء ما سبق صدر قرار مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة بتاريخ 5 يوليو 2011 بشأن حوكمة البنوك باعتبارها أهم الركائز الضرورية لضمان مواكبة التطور المصرفي على الصعيد الدولي والمحلي على حد سواء ولما لها من دور هام في إحكام السيطرة والإشراف على أسلوب إدارة البنوك بما ينعكس إيجابياً على كفاءة الرقابة الداخلية والمخاطر بوجه خاص وبالتالي أداء المنشأة ككل.

وحيث أن بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.م – شركة مساهمة مصرية – يتبع رقابة وإشراف البنك المركزي المصري ولما يوليه بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.م اهتماماً كبيراً لممارسات أفضل الممارسات الدولية في مجال الحوكمة، قام بوضع وتطوير نظم الحوكمة لديه بما يتناسب مع حجم أعماله ودرجة تعقيدها وسياساته بما يتماشى مع قدرته على إستيعاب المخاطر وبما يتوافق مع متطلبات القوانين والتعليمات السارية بجمهورية مصر العربية (قانون البنك المركزي المصري والجهاز المصرفي رقم 194 لسنة 2020 – وقانون الشركات رقم 159 لسنة 1981 ولائحته التنفيذية الصادرة في 1982 – وكذلك التعليمات بشأن حوكمة البنوك الصادرة عن البنك المركزي المصري في أغسطس 2011).

وإنطلاقاً من استراتيجية بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.م ورؤيته وأهدافه المعتمدة على المنهجية الواضحة والمهنية العالية بأداء عملياته وإدارة أعماله، كما يلتزم مجلس الإدارة بتطبيق أعلى معايير الأداء المهني على جميع أنشطة البنك، وإلتزامه من الإدارة بالقوانين والمعايير الدولية أعد بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.م هذا التقرير لبيان الممارسات الفعلية والخاصة بتطبيقات الحوكمة ببنك الإمارات دبي الوطني ش.م.م وسيتم عرض هذا التقرير على لجنة الحوكمة والترشيحات التابعة لمجلس الإدارة وكذلك سيتم عرضه على مجلس إدارة البنك.

نبذة عن بنك الامارات دبي الوطني

بيانات بنك الامارات دبي الوطني (ش.م.م)

بنك الإمارات دبي الوطني – البنك الرائد في منطقة مجلس التعاون الخليجي والإمارات العربية المتحدة ، دخل السوق المصري في يونيه 2013 من خلال عملية إستحواذ على بنك بي إن بي باريبا مصر.

تجمع هذه العملية بين الخبرة المحلية وقاعدة العملاء ومعرفة السوق المصري مع القوة والمعرفة الإقليمية لبنك الإمارات دبي الوطني أظهر البنك في مصر نمواً ملحوظاً في جميع الجبهات منذ إنشاؤه وحالياً يوظف أكثر من 2000 موظف لديهم خبرة واسعة في الأسواق المحلية والدولية، وأكثر من 67 فرع مع تغطية جغرافية واسعة في مصر بما في ذلك المناطق والمدن الرئيسية مثل القاهرة الكبرى والجيزة والإسكندرية والساحل الشمالي والدلتا وجنوب مصر وسيناء والبحر الأحمر.

بنك الامارات دبي الوطني ش.م.م			اسم البنك
القيام في مصر او في الخارج بجميع الاعمال المصرفية والمالية وعمليات الخصم والائتمان والوكالة بالعمولة والصرف سواء لحسابها او لحساب الغير او بالمشاركة معه او في أي صورة كانت معتمدة في ذلك على الأموال التي تتلقاها من المساهمين والبنوك والجمهور سواء كانت هذه الأموال تحت اطلب او الاجا او بإخطار سابق بفائدة او بدون فائدة وكذلك ما تحصل عليه عن طريق اصدار اذن او سندات في أي دولة كانت – ويكون للشركة الحق في تكوين او الانضمام الى اية جماعة مالية او الاشتراك فيها ومزاولة أي نشاط في مجال الاستثمارات المالية او التجارية او غيرها والمشاركة في او إدارة أي مشروع قائم او تحت التأسيس – وبجه عام يكون للشركة الحق في ممارسة أي نشاط تسمح به القوانين واللوائح يكون مرتبط بأغراض البنك بطريقة مباشرة او غير مباشرة كما يجوز للشركة ان تكون لها مصلحة او ان يشترك باي صفة كانت مع الهيئات التي تمارس اعمالا شبيهة بأعمالها او التي قد تعاونها على تحقيق غرضها سواء في مصر او في الخارج كما يجوز لها ان تندمج فيها او ان تقوم بشرائها.			غرض البنك
50 سنة تبدأ من 1977-5-12 الى 2027-05-11			المدة المحددة للشركة
1874276	القانون الخاضع له البنك	قانون رقم 43 لسنة 1974	رقم السجل التجاري
100 جنيه مصري	آخر رأس مال مرخص به	خمسة مليارات جنيه مصري	القيمة الاسمية للسهم
خمسة مليارات جنيه مصري	آخر رأس مال مدفوع	خمسة مليارات جنيه مصري	آخر رأس مال مصدر
القطعة 85 منطقة البنوك شارع التسعين – التجمع الخامس – القاهرة الجديدة.			عنوان المركز الرئيسي
www.emiratesnbd.com.eg			الموقع الالكتروني

هيكل الملكية

الجمعية العامة للمساهمين

- لكل مساهم الحق في حضور الجمعية العمومية بنفسه وللمساهمين ان ينوب عنه من يمثله في الجمعية العمومية بشرط ان يكون النائب مساهما ومن غير اعضاء مجلس الادارة.
- على المساهمين الذين يرغبون في حضور الجمعية العمومية ان يقدموا كشف حساب او شهادة صادرة من أمين الحفظ المودع لديه الاسهم يفيد ملكية الاسهم وتجميدها وذلك قبل انعقاد الجمعية العمومية بثلاثة ايام على الاقل، ولا يجوز قيد اى نقل لملكية اسهم البنك في السجل من تاريخ الدعوة للاجتماع الى انقضاء الجمعية العمومية.
- يرأس الجمعية العمومية رئيس مجلس الادارة ، وعند غيابه يرأسها نائب الرئيس، ويقترح الرئيس تعيين سكرتير ومراجعين اثنين لفرز الاصوات على ان تقرر الجمعية العمومية تعيينهم.
- تتعقد الجمعية العمومية كل سنة خلال الثلاث اشهر التالية لنهاية السنة المالية للشركة في المكان واليوم والساعة المبينه في اعلان الدعوة للاجتماع وتوجه الدعوة مشتملة على جدول الاعمال الى جميع المساهمين.
- يكون الغرض من اجتماع الجمعية العمومية سماع تقرير المجلس عن نشاط البنك ومركزها المالي وتقرير مراقب الحسابات والتصديق على ميزانية السنة المالية وعلى حساب الارباح والخسائر ولتحديد حصص الارباح التي توزع على المساهمين وعلى العاملين بالبنك ولانتخاب مراقبين للحسابات وتحديد مكافأتهما ولانتخاب أعضاء مجلس الادارة اذا اقتضى الحال والبت في اى موضوع اخر يكون معروضا على هذه الجمعية قبل انعقادها.
- لمجلس الادارة دعوة الجمعية العمومية كلما رأى ضرورة لذلك ، ويتعين على المجلس دعوة الجمعية العمومية كلما طلب اليه ذلك لغرض معين مراقبا الحسابات أو مساهمون حائزون لعشر رأس المال على الاقل، وفي هذه الحالة الاخير يجب على المساهمين ان يقدموا كشف حساب او شهادة صادرة من أمين الحفظ المودع لديه الاسهم يفيد ملكية الاسهم وتجميدها وذلك قبل انعقاد الجمعية العمومية بثلاثة ايام على الاقل، ولا يجوز قيد اى نقل لملكية اسهم البنك في السجل من تاريخ الدعوة للاجتماع الى انقضاء الجمعية العمومية.

اسم المساهم	عدد الاسهم	القيمة الاسمية للسهم	نسبة المساهمة
بنك الامارات دبي الوطني ش.م.ع	49999410 سهم	4999941000 جنيه مصري	99.99882 %
شركة الامارات دبي الوطني للاوراق المالية ذ.م.م	295 سهم	29500 جنيه مصري	0.00059%
شركة الإمارات دبي الوطني كابيتال	295 سهم	29500 جنيه مصري	0.00059%

حملة الاسهم لما يزيد على (5 %) من رأس المال المصدر للبنك.

اسم المساهم	عدد الاسهم	القيمة الاسمية للسهم	نسبة المساهمة
بنك الامارات دبي الوطني ش.م.ع	49999410 سهم	4999941000 جنيه مصري	99.99882 %

مجلس الادارة

يتولى إدارة البنك مجلس إدارة مؤلف من عشرة أعضاء تتوفر لديهم التنوع المناسب في القدرات والمهارات والخبرات والمعرفة التي تجعلهم مؤهلين لمناصبهم، منهم ثمانية أعضاء غير تنفيذيين، من ضمنهم عضوين مستقلين، لتحقيق التوازن بين أعضاء مجلس الإدارة.



هشام عبدالله القاسم
رئيس مجلس الإدارة



إيمان محمود عبد الرزاق
عضو مجلس إدارة



محمد برو
العضو المنتدب



شاين نيلسون
نائب رئيس مجلس الإدارة



نيراج مكين
عضو مجلس إدارة



عبدالله قاسم
عضو مجلس إدارة



رانيا حكيم
عضو مجلس إدارة



عمرو شمس
عضو مجلس إدارة



حازم أتيس
عضو مجلس إدارة



هاكان أتيس
عضو مجلس إدارة

اسم العضو	صفة العضوية
السيد/ هشام عبدالله القاسم	غير تنفيذي - ممثل عن بنك الامارات دبي الوطني ش.م.ع
السيد/ شاين كيث نيلسون	غير تنفيذي - ممثل عن بنك الامارات دبي الوطني ش.م.ع
السيد/ محمد جميل برو	تنفيذي - ممثل عن بنك الامارات دبي الوطني ش.م.ع
السيدة/ رانيا عبد حكيم	تنفيذي - ممثل عن بنك الامارات دبي الوطني ش.م.ع
السيدة/ إيمان محمود عبد الرزاق	غير تنفيذي - ممثل عن بنك الامارات دبي الوطني ش.م.ع
السيد/ عبدالله عبد الرحمن قاسم	غير تنفيذي - ممثل عن بنك الامارات دبي الوطني ش.م.ع
السيد/ نيراج ماكين	غير تنفيذي - ممثل عن بنك الامارات دبي الوطني ش.م.ع
السيد/ هاكان أتيس	غير تنفيذي - ممثل عن بنك الامارات دبي الوطني ش.م.ع
السيد/ حازم مسلم محمود متولي	غير تنفيذي مستقل
السيد/ عمرو شمس الدين الجندي	غير تنفيذي مستقل

• ملحوظة: تم تعيين السيد/ عمرو الشافعي رئيساً تنفيذياً و عضواً منتدباً بدلاً من السيد/ محمد جميل برو اعتباراً من 2023-2-16

المؤهلات الدراسية وخبرات اعضاء مجلس الادارة

السيد/ هشام عبدالله القاسم – رئيس مجلس الادارة



المؤهلات الدراسية

- ماجستير في إدارة الأعمال الدولية 2001
- بكالوريوس في العلوم المالية والمصرفية 1991 / 1995
- خريج من برنامج محمد بن راشد لإعداد القادة 2003 / 2005

الخبرات

- نائب رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي لمؤسسة دبي العقارية / وصل لإدارة الأصول.
- نائب رئيس مجلس ادارة بنك الامارات دبي الوطني – دبي.
- رئيس مجلس ادارة بنك الامارات دبي الوطني الاسلامي.
- رئيس مجلس ادارة شركة الامارات دبي الوطني كابيتال.

السيد/ شاين كيث نيلسون – نائب رئيس مجلس الادارة



المؤهلات الدراسية

- مدرسية ميلفيل الثانوية 1975 / 1976
- بكالوريوس التجارة من جامعة اديث كوان 1982 / 1984
- دبلوم المؤسسة الاسترالية لمديري الشركات من جامعة إنجلترا الجديدة 1995

الخبرات

- الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الامارات دبي الوطني منذ 2011
- عضو مجلس ادارة شركة مارش الامارات لوسطاء التأمين منذ 2012
- عضو المجلس الاستشاري لكليات التكنولوجيا العليا منذ 2014
- الرئيس التنفيذي بنك ستاندرد تشارترد سنغافور 2010 / 2013
- رئيس المجلس الاستشاري الاسلامي لبنك ستاندرد تشارترد 2010 / 2013

السيد/ محمد جميل برو – عضو مجلس الادارة المنتدب



المؤهلات الدراسية

- بكالوريوس علوم الحاسبات – جامعة تكساس – الولايات المتحدة الأمريكية 1990
- ماجستير جامعة تكساس الولايات المتحدة الأمريكية 1992

الخبرات

- مستشار بنكي – الامارات العربية المتحدة 2016 / 2018
- الرئيس التنفيذي لمصرف الهلال – أبو ظبي 2008 / 2015

المؤهلات الدراسية وخبرات اعضاء مجلس الادارة

السيدة/ رانيا عبد الحكيم – عضو مجلس الادارة



المؤهلات الدراسية

- ماجستير ادارة اعمال 1998
- بكالوريوس علوم كمبيوتر 1992

الخبرات

- رئيس قطاع المخاطر بنك مصر 2010 - 2012
- رئيس قطاع المخاطر الإقليمي لشمال افريقيا بنك المؤسسة العربية المصرفية 2012 / 2021

السيد/ عبدالله عبد الرحمن قاسم – عضو مجلس الادارة



المؤهلات الدراسية

- بكالوريوس في علوم الحساب الآلي وإدارة الأعمال 1988

الخبرات

- الرئيس التنفيذي للعمليات بمجموعة بنك الإمارات دبي الوطني
- مدير عام تقنية المعلومات والعمليات لبنك الإمارات الدولي 2005 / 2009

السيد/ هakan أتيش – عضو مجلس الادارة



المؤهلات الدراسية

- جامعة الشرق الأوسط الفنية، كلية إدارة الأعمال

الخبرات

- الرئيس التنفيذي - دنيز بنك تركيا منذ 1997

السيد/ نيراج مكين – عضو مجلس الادارة



المؤهلات الدراسية

- ماجستير إدارة أعمال في العلوم المالية من المعهد الدولي للإدارة في الهند
- البكالوريوس في الفيزياء والرياضيات

الخبرات

- مدير الوحدات الدولية التابعة لمجموعة الإمارات دبي الوطني منذ 2009
- عضو استشاري في مجلس إدارة شركة نيتوورك انترناشونال 2016 / 2019

المؤهلات الدراسية وخبرات اعضاء مجلس الادارة

السيدة/ إيمان محمود عبد الرزاق- عضو مجلس الادارة



المؤهلات الدراسية

- بكالوريوس ادارة الاعمال التجارية 2005

الخبرات

- المدير العام للموارد البشرية لمجموعة بنك الامارت دبي الوطني
- المدير الاقليمي للموارد البشرية لبنك اتش اش بي سي - الامارات 2015 / 2019
- رئيس قسم الموارد البشرية لبنك اتش اش بي سي - الامارات 2009 / 2014

السيد/ حازم مسلم محمود متولي- عضو مجلس الادارة



المؤهلات الدراسية

- بكالوريوس هندسة اتصالات وتكنولوجيا المعلومات من كلية الهندسة جامعة القاهرة 1991
- دبلوم إدارة الأعمال من مدرسة هنيلى للإدارة - المملكة المتحدة

الخبرات

- المدير العام لشركة اتصالات مصر
- الرئيس التنفيذي للعمليات شركة اتصالات مصر 2012 / 2015
- الرئيس التنفيذي للتجارة شركة اتصالات مصر 2007 / 2012

السيد/ محمد جميل برو- عضو مجلس الادارة



المؤهلات الدراسية

- بكالوريوس التجارة من جامعة حلوان 1989
- ماجستير في الموارد المالية من جامعة حلوان 1991

الخبرات

- المدير المالي الإقليمي لشركة راشدين العالمية منذ 1994
- مشرف المحاسبة الادارية لشركة كادبوري شوبيس 1993 / 1994
- مدقق حسابات قطاع عام بهيئة التدقيق المركزية المصرية 1990 / 1993

أبرز مسئوليات مجلس الادارة

يكون مجلس إدارة البنك مسئولاً بشكل مطلق عن الإشراف على إدارة البنك بوجه عام وينبغي أن يقوم المجلس بالوظائف الرئيسية التالية لتدعيم نظام الحوكمة بالبنك وضمان فاعليته:

1. اعتماد التوجهات الإستراتيجية والأهداف الرئيسية للبنك والإشراف على تنفيذها والتأكد من نشرها بين العاملين بالبنك.
2. اعتماد الهيكل التنظيمي وتحديد هيكل الصلاحيات والمسئوليات في البنك والفصل بين المهام من خلال إرساء نظام فعال من الضوابط والتوازنات بما يضمن الإشراف المستمر والرقابة الفعالة على مختلف المستويات الوظيفية مع توضيح دقيق للسلطات والمسئوليات، علماً بأن هناك أربعة مستويات إشرافية يجب توافرها في هيكل البنك التنظيمي كحد أدنى لضمان فاعلية هذا النظام:
- المستوي الإشرافي المتمثل في أعضاء المجلس وذلك من خلال عضويتهم في المجلس واللجان التابعة له.
- المسئولون عن الإشراف المباشر على إدارات البنك المختلفة.
- المستوى الإشرافي المتمثل في وظائف البنك المستقلة كإدارة المخاطر وإدارة الالتزام وإدارة المراجعة الداخلية.
- المستوى الإشرافي الذي يمثله أفراد الإدارة العليا.

وذلك كله مع ضرورة التأكد من تناسب خبرات ومؤهلات العاملين كل وفقاً لمتطلبات وظيفته لضمان قيامه بمهامه على أكمل وجه.

3. يشرف المجلس على خطة التدرج الوظيفي بما في ذلك اختيار كبار التنفيذيين من أعضاء الإدارة العليا بالبنك والإشراف عليهم واستبدالهم إذا لزم الأمر وذلك بعد أخذ رأي الرئيس التنفيذي.

4. الإشراف على الإدارة العليا بالبنك ومتابعة أدائها ومسائلة الإدارة والحصول منها على شرح وتفسير واضح لموضوع المسائلة، وينبغي أن يتاح لأعضاء مجلس الإدارة كافة المعلومات المادية والهامة في الوقت المناسب حتى يتمكنوا من تقييم أداء الإدارة.

5. يضع المجلس بالتشاور مع الإدارة العليا للبنك نظام رقابة داخلي بغرض تقييم أساليب وإجراءات إدارة المخاطر التي تواجه البنك بالإضافة إلى التطبيق الملائم للحوكمة.

6. الاجتماع دورياً بالإدارة العليا وإدارة المراجعة الداخلية بالبنك لمراجعة ومناقشة السياسات المعمول بها ومتابعة التقدم في خطوات تنفيذ أهداف البنك الإستراتيجية.

7. الرقابة والإشراف على أعمال البنك، مع مراعاة ألا تضم مهام المجلس ممارسة الأعمال التنفيذية حيث يكون ذلك من اختصاص الإدارة العليا.

8. رقابة وإدارة أي تعارض محتمل في مصالح إدارة البنك، وأعضاء مجلس الإدارة والمساهمين بما في ذلك إساءة استخدام أصول البنك وإساءة استغلال عمليات الأطراف المرتبطة، بالإضافة إلى التأكد المجلس من وضع قواعد تنظم ما يمكن لرئيس واعضاء المجلس والعاملين بالبنك أن يتلقونه من هدايا.

9. التقييم الدوري المستمر لكفاءة وفاعلية سياسة وممارسات الحوكمة والرقابة الداخلية بالبنك.

10. نشر ثقافة الحوكمة بالبنك وتشجيع جميع العاملين والإدارة العليا على تطبيق ممارسات الحوكمة.

11. الموافقة والتصديق على الاستراتيجيات والسياسات الخاصة بإدارة البنك.

12. يراجع مجلس الادارة القوائم المالية للبنك ربع سنوياً قبل نشرها.

13. العمل على تحقيق مصالح المساهمين والعاملين والمودعين واصحاب المصالح الأخرى وتجنب التعارض في المصالح والامتناع عن اتخاذ أي قرار او المشاركة فيه في حالة ظهور أية شبهة تعارض مصالح في مهام العضو أو التزاماته، مع بذل العناية الواجبة لتحقيق ذلك.

14. الاجتماع بصفة دورية منتظمة لا تقل عن ثمان مرات خلال العام.

أبرز مسئوليات رئيس مجلس الإدارة



1. يكون رئيس مجلس الإدارة الغير التنفيذي مسئولاً بصفة رئيسية عن حسن أداء المجلس بشكل عام ويقع على عاتقه مسئولية إرشاد وتوجيه المجلس وضمان فاعلية ادائه.
2. يمثل رئيس المجلس البنك امام القضاء.
3. لرئيس المجلس حق التوقيع منفردا عن البنك، وله تفويض اي من اعضاء المجلس في جزء من صلاحياته.
4. التأكد من أن اتخاذ القرارات يتم على أساس سليم وبناء على دراية شاملة بالموضوع مع ضرورة التأكد من وجود آلية مناسبة لضمان فاعلية تنفيذ تلك القرارات في الوقت المناسب واسلوب متابعيتها.
5. تشجيع النقاش والنقد وضمان إمكانية التعبير عن الآراء المعارضة ومناقشتها في إطار عملية اتخاذ القرار.
6. التأكد من التزام المجلس بإنجاز مهامه على أكمل وجه بما يحقق أفضل مصلحة للبنك مع ضرورة تجنب التعارض في المصالح.
7. الحفاظ على روابط الثقة بين كافة أعضاء المجلس وخاصة بين الأعضاء التنفيذيين وغير التنفيذيين مع ضرورة تدعيم علاقة المجلس ككل بالإدارة العليا بالبنك.
8. التأكد من إتاحة المعلومات الكافية والدقيقة في الوقت المناسب لأعضاء المجلس والمساهمين.
9. التأكد من فاعلية نظام الحوكمة المطبق لدى البنك وكذلك فاعلية أداء لجان المجلس.
10. التأكد من قيام كل اعضاء المجلس بإجراء التقييم الذاتي الذي يشمل مدى التزام العضو بواجبات وظيفته والاحتياجات اللازمة لرفع كفاءته.
11. دعوة مجلس الإدارة للانعقاد بصفة دورية منتظمة لا تقل عن ثمان مرات خلال العام ووضع جدول أعماله.

أبرز مسئوليات عضو مجلس الإدارة المنتدب



1. إدارة وتوجيه عمليات البنك اليومية.
2. التأكد من تنفيذ السياسات النابعة من الاستراتيجية العامة لمجلس الإدارة.
3. التعرف على المسؤولين الأكفاء وتوصية المجلس بهم لإدارة عمليات المؤسسة.
4. ينبغي أن يتأكد الرئيس التنفيذي خلال أدائه لمهامه من الالتزام بسياسة البنك للموارد البشرية.
5. تنسيق عمليات مختلف الإدارات داخل البنك.
6. وضع نظم رقابة داخلية كفء وملائمة والحفاظ عليها.
7. التأكد من فهم الموظفين للاستراتيجيات والسياسات والأهداف والتزامهم بها.
8. التأكد من تطبيق نظم إدارة المعلومات اللازمة لتسهيل التواصل الفعال والكفء داخل البنك.

لجان مجلس الادارة

تساعد اللجان المنبثقة من مجلس الادارة المجلس في تولي مسؤولياته والوفاء بها، ويكون رئيس كل لجنة مسئولاً عن إحاطة مجلس الادارة بالمعلومات حول النقاط الرئيسية التي أثارته في اللجنة التي يرأسها، ويقوم مجلس إدارة البنك بوضع القواعد والإجراءات اللازمة لتشكيل اللجان وتحديد اختصاصاتها وصلاحياتها، وتلعب لجان المجلس دوراً هاماً في دعم مجلس الإدارة خلال عملية اتخاذ القرار.

اللجان المشاركة فيها				صفة	الوظيفة	اسم العضو	#
المرتبات والمكافآت	المخاطر	الحوكمة والترشيحات	المراجعة الداخلية	العضوية			
-	عضو	عضو	-	غير تنفيذي	رئيس المجلس الادارة	السيد/ هشام عبدالله القاسم	1
عضو	عضو	-	-	غير تنفيذي	نائب رئيس مجلس الإدارة	السيد/ شاين كيث نيلسون	2
-	عضو	-	-	تنفيذي	عضو مجلس ادارة منتدب	السيد/ محمد جميل برو	3
-	-	-	-	تنفيذي	عضو مجلس إدارة	السيدة/ رانيا عبد حكيم	4
عضو	-	-	-	غير تنفيذي	عضو مجلس ادارة	السيدة/ إيمان محمود عبد الرزاق	5
-	-	عضو	عضو	غير تنفيذي	عضو مجلس ادارة	السيد/ عبدالله عبد الرحمن قاسم	6
عضو	عضو	-	-	غير تنفيذي	عضو مجلس ادارة	السيد/ نيراج ماكين	7
-	-	-	عضو	غير تنفيذي	عضو مجلس ادارة	السيد/ هاكان أتيش	8
رئيس-	رئيس	رئيس	-	غير تنفيذي	عضو مجلس ادارة	السيد/ حازم مسلم محمود متولي	9
-	-	-	رئيس	غير تنفيذي	عضو مجلس ادارة	السيد/ عمرو شمس الدين الجندي	10

سير إجتماعات مجلس الادارة ولجانه

#	إسم العضو	مجلس الإدارة	لجنة المراجعة	لجنة المخاطر	لجنة الحوكمة الترشيحات	لجنة المرتبات والمكافآت
1	السيد/ هشام عبدالله القاسم	8/8	0/4	4/4	2/2	0/3
2	السيد/ شاين كيث نيلسون	8/8	4/4	4/4	0/2	3/3
3	السيد/ محمد جميل برو	8/8	4/4	4/4	2/2	3/3
4	السيدة/ رانيا عبد حكيم	7/8	0/4	0/4	0/1	0/3
5	السيدة/ إيمان محمود عبد الرزاق	6/8	0/4	0/4	0/1	1/3
6	السيد/ عبدالله عبد الرحمن قاسم	8/8	4/4	0/4	2/2	0/3
7	السيد/ نيراج ماكين	8/8	0/4	4/4	0/2	3/3
8	السيد/ هakan أتيش	8/8	3/4	0/4	0/2	0/3
9	السيد/ حازم مسلم محمود متولي	8/8	1/4	4/4	2/2	3/3
10	السيد/ عمرو شمس الدين الجندي	8/8	4/4	0/4	0/1	0/3

- ملحوظة: تم تعيين السيدة / إيمان محمود عبد الرزاق عضو لجنة المرتبات و المكافآت اعتبارا من 2022-4-18

لجنة المراجعة

الغرض من اللجنة

مساعدة مجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.م على الوفاء بمسؤولياته الرقابية فيما يتعلق بعملية إعداد التقارير المالية ونظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية وتقييم مدى كفاية بيئة حوكمة المؤسسات وعملية المراجعة وعملية البنك لمراقبة الالتزام بالقوانين ومدونة قواعد السلوك وكفاءتهم. بالإضافة إلى ذلك ، تساعد لجنة المراجعة مجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني في الاضطلاع بمسؤولياتها المتعلقة بالإشراف على الحوكمة للمسائل المتعلقة بالتدقيق والبيانات المالية.

التشكيل اللجنة

تتكون لجنة المراجعة التابعة لمجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.م من ثلاثة أعضاء مجلس إدارة غير تنفيذيين يجوز لأي عضو في اللجنة تفويض عضو غير تنفيذي في مجلس إدارة البنك للعمل نيابة عنه إذا لم يتمكن من حضور الاجتماع. لا يجوز أن يكون رئيس مجلس إدارة البنك عضواً في لجنة المراجعة

دورية الاجتماعات

تجتمع لجنة المراجعة التابعة لمجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.م على الأقل كل ثلاثة شهور أو أكثر على نحو ما تحدده اللجنة. يجب أن تعقد الاجتماعات قبل اجتماعات مجلس الإدارة وإصدار البيانات المالية. إذا تعذر عقد الاجتماع قبل إصدار البيانات المالية ، فقد تتم مراجعة / الموافقة على البيانات المالية عن طريق التمرير.

أبرز مسؤوليات لجنة المراجعة

1) التقارير المالية والمراجعة الخارجية

- مراجعة سلامة البيانات المالية والتقارير السنوية ونصف السنوية والربع سنوية والتوصية باعتمادها من قبل مجلس الإدارة ، وذلك كجزء من مسار نشاطها الطبيعي وبعد إقفال الحسابات في أي ربع سنة.
- مراجعة المعلومات المالية الواردة في أي مستندات أخرى مثل الإعلانات ذات الطبيعة الحساسة للسعر.
- مراجعة السياسات المالية والمحاسبية لبنك الإمارات دبي الوطني والموافقة عليها. تخضع لموافقة لجنة التدقيق التابعة لمجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني.
- النظر في أي مسائل مهمة وغير عادية مدرجة أو ليتم تضمينها في مثل هذه التقارير المالية الحسابات.
- مراجعة نطاق ومنهج المراجعة المقترح من قبل المراجعين الخارجيين للسنة في ضوء الظروف الحالية والتغيرات في المتطلبات التنظيمية والمتطلبات الأخرى.
- تلقي النتائج والتوصيات الهامة الصادرة عن مفتشي البنك المركزي والمراجعين الخارجيين جنباً إلى جنب مع ردود الإدارة ومراجعتها للتأكد من ملاءمتها.
- مناقشه المراجعين الخارجيين أي مشاكل تواجههم في السياق العادي لأعمال التدقيق ، بما في ذلك أي قيود على نطاق المراجعة أو الوصول إلى المعلومات.
- الاجتماع سنوياً مع المراجعين الخارجيين دون حضور أي مديرين تنفيذيين أو إدارة ، لضمان عدم وجود قضايا عالقة.
- مراجعة واعتماد طبيعة ومدى الخدمات غير المراجعة التي يقدمها المدقق الخارجي

أبرز مسؤوليات لجنة المراجعة

(2) المراجعة الداخلية

- اعتماد الصلاحيات والهيكل التنظيمي ومتطلبات الموارد والموازنات المالية ذات الصلة للمراجعة الداخلية.
- مراجعة خطة المراجعة الداخلية السنوية وتقييمها للتأكد من تغطية جميع مجالات المخاطر الرئيسية وبالدرجة المناسبة.
- مراجعة تقارير المراجعة الداخلية ، وعند الضرورة، تقديم التوجيه للإدارة في الوقت المناسب لمعالجة مشاكل المخاطر العالية البارزة.
- مراجعة تعيين رئيس قطاع المراجعة الداخلية واستبداله وفصله واعتماد ذلك.
- الاجتماع بشكل منفصل مع رئيس قطاع المراجعة الداخلية لمناقشة أي أمور ترى اللجنة أو قطاع المراجعة الداخلية أنه ينبغي مناقشتها في خصوصية.
- مراجعة فعالية وظيفة المراجعة الداخلية والتأكد من أنها تتمتع بمكانة مناسبة داخل بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.م

(3) الالتزام

- اعتماد الصلاحيات والهيكل التنظيمي ومتطلبات الموارد والموازنات المالية الخاصة بأنشطة الالتزام لبنك الإمارات دبي الوطني ش.م.م.
- مراجعة خطة مراقبة الالتزام السنوية ومبادرات الالتزام وتقييمها للتأكد من تناول جميع جوانب المخاطر الأساسية وبالدوريات الملائمة.
- مراجعة نتائج نشاط مراقبة الالتزام والتغييرات الرقابية ، وإذا لزم الأمر، توجيه الإدارة بشأن توقيت الإجراءات المطلوبة.
- مراجعة تعيين رئيس قطاع الالتزام واستبداله وفصله واعتماد ذلك.
- عند الاقتضاء، الاجتماع مع رئيس قطاع الالتزام وحده لمناقشة أية أمور ترى اللجنة أو وظيفة الالتزام ضرورة مناقشتها في سرية.
- مراجعة فاعلية الالتزام والتأكد من وضعها الملائم.
- التأكد من وضع البنك لنظام رقابي واتخاذ الإجراءات التنفيذية ضد غسل الأموال.

(4) مسؤوليات أخرى

- مراجعة نتائج عمليات الفحص من قبل السلطات الرقابية (مثل البنك المركزي) وتقييم مدى كفاية الإجراءات الإدارية ودقة توقيتها.
- مراجعة البيانات التي يجب إدراجها في التقرير السنوي المتعلق بالرقابة الداخلية واعتمادها.
- مراجعة واعتماد السياسة التي يمكن للموظفين من خلالها أن يعبروا عن شكوكهم بشأن الأخطاء المحتملة في التقارير المالية أو الرقابة الداخلية.
- ضمان التنسيق بين المراجعين الداخليين والخارجيين.
- مراقبة التزام البنك بقواعد السلوك المهني.
- التأكد أن الإدارة التنفيذية للبنك تراجع دورياً قيمة الضمانات التي يقدمها العملاء مقابل التمويلات والتسهيلات الائتمانية الممنوحة لهم وتحديد الإجراءات الواجب اتخاذها لمواجهة أي انخفاض لتلك القيمة وإبلاغ مجلس إدارة البنك لاتخاذ القرار بشأنها.

لجنة المخاطر

الغرض من اللجنة

مساعدة مجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.م على القيام بمسؤولياته عن طريق متابعة وظائف إدارة المخاطر بالبنك، كما تقوم بمتابعة مدى الالتزام بالاستراتيجيات والسياسات الخاصة بإدارة البنك للمخاطر وتقديم مقترحات بشأن الاستراتيجيات والسياسات.

التشكيل اللجنة

تتكون لجنة المخاطر من ثلاثة على الأقل من أعضاء مجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.م ، ويكون أغلبية أعضاء اللجنة من غير التنفيذيين، ويكون رئيس اللجنة عضو غير تنفيذي.

دورية الاجتماعات

تجتمع لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة مرة ربع سنويا أو أكثر كما تحدده اللجنة.

أبرز مسؤوليات اللجنة

- متابعة وظائف إدارة المخاطر بالبنك.
- متابعة مدى الالتزام بالاستراتيجيات والسياسات الخاصة بإدارة البنك للمخاطر من خلال التقارير المرسله لها من إدارة المخاطر. ومن جهة أخرى ترفع اللجنة تقارير دورية إلى المجلس.
- تقديم مقترحات بشأن الاستراتيجيات والسياسات الخاصة بإدارة البنك للمخاطر ، بما في ذلك الإستراتيجيات الخاصة برأس المال وإدارة السيولة ومخاطر الائتمان والسوق والمخاطر التشغيلية ومخاطر الالتزام والسمعة وأية مخاطر أخرى قد يتعرض لها البنك.
- تحدد لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة المستوى المقبول لمخاطر البنك وتعتمده.
- تعتمد لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة كل الحدود المقترحة الخاصة بالمخاطر.
- تعتمد لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة النماذج والآليات الخاصة بالمخاطر.
- تعتمد لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة الأطر العامة للمخاطر بما في ذلك إطار المخاطر والعائد.
- المصادقة على مخاطر انخفاض القيم التي يتحملها البنك.
- اعتماد هيكل وظائف إدارة المخاطر وتحديد مهامها التي يتعين عرضها على اللجنة وعلى مجلس الإدارة للموافقة عليها.
- تنفيذ ومتابعة أية أعمال أخرى يكلفها بها مجلس إدارة البنك في نطاق عملها.

لجنة الحوكمة والترشيحات

الغرض من اللجنة

مساعدة مجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.م على القيام بمسؤولياته / عن طريق التقييم الدوري لكفاءة حوكمة المؤسسات وفعاليتها ونشر ثقافة الحوكمة وتشجيع الموظفين على تطبيقها.

وتقديم مقترحات فيما يتعلق بترشيح الاعضاء المستقلين، كذلك تقديم مقترحات بشأن تعيين أو تجديد عضوية أو استبعاد أحد الاعضاء. (عند طلب ذلك)

وتحديد مبادئ الحوكمة الواجبة التطبيق بالبنك والتوصية لمجلس الإدارة باعتمادها

التشكيل اللجنة

تتكون لجنة الحوكمة والترشيحات من ثلاثة من أعضاء مجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.م غير التنفيذيين.

دورية الاجتماعات

تجتمع لجنة الحوكمة والترشيحات التابعة لمجلس الإدارة مرة واحدة سنويًا أو أكثر كما تحدد اللجنة.

أبرز مسؤوليات اللجنة

- التقييم الدوري لنظام الحوكمة بالبنك.
- اقتراح ما هو ملائم من تغييرات على دليل سياسات الحوكمة المعتمد من مجلس الإدارة.
- مراجعة وتقييم تقرير عن مدى التزام البنك بقواعد الحوكمة الذي تعده إدارة الالتزام في مصر مع إفادة من إدارة المخاطر وإدارة المراجعة الداخلية في البنك بأكمله ويقدم سنويا لمجلس الإدارة.
- ترأب لجنة الحوكمة حضور اجتماعات المجلس ولجان المجلس مع إعداد بياني الحضور لمجلس الإدارة واللجان المعاونة ويقدم سنويا لمجلس الإدارة.
- مراجعة التقرير السنوي للبنك وبالاخص فيما يتعلق ببند الافصاح وغيرها من البنود التي تخص الحوكمة.
- دراسة ملاحظات تفتيش البنك المركزي المصري على نظام الحوكمة وأخذها في الاعتبار.
- حفظ وتوثيق ومتابعة التقارير الخاصة بتقييم أداء مجلس الإدارة.
- تقديم مقترحات فيما يتعلق بترشيح الأعضاء المستقلين، والتأكد من أن أعضاء مجلس الإدارة المستقلين لا يزالون مستقلين، كذلك تقديم مقترحات بشأن تعيين أو تجديد عضوية أو استبعاد أحد الأعضاء. (عند طلب ذلك)

لجنة المرتبات والمكافآت

الغرض من اللجنة

مساعدة مجلس إدارة بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.م على القيام بالإجابة عن مجلس الإدارة بمسؤولياته الخاصة بمراجعة سياسات المرتبات والمكافآت الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا والعاملين بالبنك وسياسات الموارد البشرية واستراتيجياتها.

التشكيل اللجينة

تتكون لجنة المرتبات والمكافآت التابعة لمجلس الإدارة من ثلاثة من أعضاء المجلس غير التنفيذيين ويفضل أن يكون رئيس اللجنة من المستقلين.

دورية الاجتماعات

تجتمع لجنة المرتبات والمكافآت التابعة لمجلس الإدارة مرة واحدة سنوياً أو أكثر كما تحدد اللجنة.

أبرز مسؤوليات اللجنة

- تحديد مكافآت كبار التنفيذيين بالبنك وتقديم مقترحاتها لعرضها على الجمعية العامة بشأن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة على أن يشمل ذلك كافة المعاملات المالية بما فيها المرتبات والمكافآت والمزايا والامتيازات وأية عناصر أخرى ذات طبيعة مالية اخذاً في الاعتبار الأهداف المرتقبة تحقيقها.
- لا يجوز تقدير مكافآت مجلس الإدارة بنسبة أكثر من 10% من الربح الصافي وتحدد اللجنة رواتب ومكافآت وبدلات أعضاء مجلس الإدارة باستثناء رواتب ومكافآت ومزايا العضو المنتدب ويكون القرار من مجلس الإدارة .
- مراجعة و اعتماد مكافأة وظائف الرقابة الداخلية بالبنك (المخاطر، والإلتزام، والمراجعة الداخلية) بناء على الأهداف المحققة ودون الإخلال باستقلاليتهم.
- مراجعة نتائج دراسة مستوى المرتبات الممنوحة من البنك ومقارنتها بالمؤسسات الأخرى للتأكد من قدرة البنك على جذب أفضل الموظفين والإحتفاظ بهم، مع امكانية الاستعانة برئيس قطاع الموارد البشرية ودعوته لحضور اجتماعات اللجنة.
- مراجعة السياسات فيما يخص المرتبات والمكافآت بالبنك وإعداد تقييمها بما يتماشى مع مستوى المخاطر الذي يتعرض له البنك، مع إيضاح الأسس القائمة عليها، ويتعين أن يقوم المجلس بالتصديق عليها متضمناً الإفصاح عن القيمة الإجمالية لما يتقاضاه العشرون أصحاب المكافآت والمرتبات الأكبر في البنك مجتمعين، وعلى أن يشمل ذلك المرتبات والبدلات والمزايا وأية عناصر أخرى ذات طبيعة مالية.
- تقديم مقترحات حول تعديل الهيكل الوظيفي للبنك الى اللجنة التنفيذية.
- يتعين على اللجنة عند القيام بأعمالها أن تأخذ في اعتبارها ما يلي:
- أخذ أهداف البنك طويلة الأجل في الاعتبار عند وضع سياسات المرتبات والمكافآت وعدم ربط مكافآت الإدارة العليا وأعضاء المجلس بأهداف قصيرة الأجل.
- عند اقتراح مكافآت أعضاء المجلس غير التنفيذيين (بما فيها بدلات حضور اللجان) يؤخذ في الاعتبار مشاركتهم الفعلية في المجلس مع عدم ربطها بأداء البنك قصير الأجل.
- مراجعة حجم الأجور المتغيرة وطريقة توزيعها على إدارات البنك بحيث لا تحد من القدرة على تدعيم القاعدة الرأسمالية مع إمكانية وضع حد أقصى لها، بناءً على حجم المخاطر التي يتعرض لها وخاصة مخاطر السيولة ورأس المال المطلوب لتغطية تلك المخاطر.
- بالنسبة للموظفين الذين يكون لوظائفهم أثر كبير على مستوى المخاطر، ينبغي أن تعكس أجورهم المتغيرة مستوى أداء البنك والمخاطر التي تعرض لها وأن يتم تحديدها بصفة دورية لمدة لا تزيد عن سنة، وصرفها وفقاً لمعايير قياس الأداء المحددة من قبل البنك.
- مراجعة تعديلات سياسة الموارد البشرية واعتمادها.
- التركيز على الأمور الاستراتيجية الخاصة بالموارد البشرية مثل:
- خطة التدرج الوظيفي.
- خطة القوى العاملة.
- حوكمة الموارد البشرية.
- المكافآت (بما في ذلك خطة العلاوات).
- حوكمة الموارد البشرية.
- تنفيذ ومتابعة أية أعمال أخرى يكلفها بها مجلس إدارة البنك في نطاق عملها.

الإدارة التنفيذية لبنك الامارات دبي الوطني ش.م.م



محمد برو
العضو المنتدب



أحمد الشانط
مدير العمليات التنفيذية



رانيا حكيم
رئيس قطاع المخاطر



راجي رياض
المستشار القانوني



امجد عزيز
رئيس قطاع المراجعة
الداخلية



عمر الجزار
رئيس قطاع الالتزام



محمود بهاء الدين
رئيس قطاع الخزنة
والمعاملات الخارجية



اشرف عبد الرؤوف
رئيس القطاع المالي



امجد دومه
رئيس قطاع التخطيط
الاستراتيجي



تامر راغب
رئيس قطاع الائتمان



محمد زقوت
رئيس قطاع التجزئة
المصرفية وإدارة الثروات



مها توفيق
رئيس قطاع الموارد
البشرية

- ملحوظة: تم تعيين السيد/ عمرو الشافعي رئيساً تنفيذياً و عضواً منتدباً بدلاً من السيد/ محمد جميل برو اعتباراً من 2023-2-16
- ملحوظة: استقال السيد عمر الجزار رئيس قطاع الالتزام من منصبه اعتباراً من 2023-3-21

المؤهلات الدراسية وخبرات اعضاء الادارة العليا

الإسم	المؤهلات الدراسية	الخبرة السابقة
السيد/ محمد زقوت	بكالوريوس ادارة اعمال – جامعة جولدن جيت – الولايات المتحدة الأمريكية	- رئيس قطاع التجزئة المصرفية - بنك الامارات دى الوطنى ش.م.م - منذ يونيو 2019 - مدير عام الخدمات المصرفية للأفراد وادارة الثروات فبراير 2017 – حتى يونيو 2019 بنك بروة - قطر - نائب رئيس تنفيذي - قطاع الخدمات المصرفية للأفراد فبراير 2008 – مارس 2016 بنك الهلال – ابو ظبي
السيد/ محمود بهاء	ماجستير ادارة اعمال 2011 بكالوريوس تجاره 2011	- رئيس قطاع الأسواق المالية والخزانة - بنك الامارات دى الوطنى ش.م.م منذ اكتوبر 2019 - رئيس قطاع الخزانة والأسواق المالية – بنك التجاري وفا (بنك باركليز مصر سابقا) منذ ديسمبر 2012 حتي اكتوبر 2019 - مدير ادارة الاصول و الخصوم بقطاع الخزانة والأسواق المالية - بنك التجاري وفا (بنك باركليز مصر سابقا) منذ اغسطس 2007 حتي ديسمبر 2012
السيد/ احمد الشانط	بكالوريوس هندسة – جامعة الاسكندرية - 1993	- رئيس قطاع تكنولوجيا المعلومات بنك الامارات دى الوطنى – مصر منذ فبراير 2005
السيد/ تامر راغب	بكالوريوس تجاره 1993 ماجستير ادارة اعمال 2008	- رئيس قطاع تمويل الشركات الكبرى - بنك الامارات دى الوطنى ش.م.م - منذ نوفمبر 2022 - رئيس قطاع الشركات والمؤسسات المالية- بنك التجاري وفا مصر- إبريل 2016 حتي نوفمبر 2022 - رئيس قطاع الشركات العالمية- بنك باركليز مصر- أكتوبر 2010 حتي إبريل 2016
السيدة/ مها توفيق	كلية السن – جامعة عين شمس – القاهرة - مصر	- رئيس قطاع الموارد البشرية - بنك الامارات دى الوطنى ش.م.م - منذ نوفمبر 2021 - نائب أول للرئيس - علاقات الموظفين بالموارد البشرية سبتمبر 2013 حتى نوفمبر 2021. – سيتي بنك مصر - نائب رئيس الموارد البشرية - يوليو 2008 حتى سبتمبر. 2013 - سيتي بنك مصر

المؤهلات الدراسية وخبرات اعضاء الادارة العليا

الإسم	المؤهلات الدراسية	الخبرة السابقة
السيد/ راجي رياض	ليسانس حقوق – جامعة الأسكندرية	- المستشار القانوني بنك الامارات دبي الوطنى ش.م.م - منذ مارس 2019 - مدير إدارة التقاضي - بنك الامارات دبي الوطنى ش.م.م - نوفمبر 2016 حتى مارس 2019 - رئيس قسم التحقيقات / مساعد مدير إدارة التقاضي البنك التجارى الدولى – مصر سبتمبر 2012 – نوفمبر 2016
السيد/ امجد عزيز	بكالوريوس تجارة (شعبة محاسبة – جامعة عين شمس	- رئيس التفتيش والمراجعة الداخلية -بنك الامارات دبي الوطنى ش.م.م منذ مايو 2014 - مدير ادارة التنظيم واعادة الهيكلة - -بنك الامارات دبي الوطنى ش.م.م اكتوبر 2006- ابريل 2014
السيد/ اشرف عبد الرؤوف	بكالوريوس تجارة (شعبة محاسبة) – جامعة القاهرة 1983	- رئيس القطاع المالي - بنك الامارات دبي الوطنى ش.م.م "بنك بي ان بي ش.م.م سابقا" مايو 2005 حتي الآن
السيد/ أمجد دومة	- دكتورا ادارة اعمال - ماجستير ادارة اعمال - بكالوريوس تجارة	- رئيس قطاع التخطيط الاستراتيجي - بنك الامارات دبي الوطنى ش.م.م منذ سبتمبر 2016 - رئيس منطقة – قطاع إئتمان الشركات - بنك الامارات دبي الوطنى ش.م.م نوفمبر 2005 – سبتمبر 2016
السيد/ عمر الجزار	بكالوريوس تجارة (شعبة انجليزي) إدارة اعمال و نظم المعلومات – اكااديمية القاهرة - عام	- رئيس قطاع الإلتزام - بنك الامارات دبي الوطنى ش.م.م "بنك بي ان بي ش.م.م سابقا" اغسطس 2017 حتي الآن - مدير إدارة الإلتزام ببنك المشرق (ديسمبر 2007 حتى يوليو 2017) - نائب مدير إدارة الإلتزام ببنك عوده (فبراير 2007 حتي نوفمبر 2007)

• ملحوظة: استقال السيد عمر الجزار رئيس قطاع الإلتزام من منصبه اعتبارا من 2023-3-21

البيئة الرقابية

إدارة المراجعة الداخلية

تتمثل وظيفة التدقيق الداخلي في بنك الإمارات دبي الوطني -مصر في توفير تأكيد مستقل وموضوعي ونشاط "استشاري" لمجلس الإدارة والإدارة العليا لبنك الإمارات دبي الوطني -مصر بهدف إضافة قيمة وتحسين عمليات البنك و يحكم التدقيق الداخلي نفسه من خلال الالتزام بالتوجيهات الإلزامية لمعهد المدققين الداخليين (IIA) بما في ذلك تعريف التدقيق الداخلي ومدونة الأخلاقيات والمعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق

المراجعة الداخلية في بنك الإمارات دبي الوطني – مصر وظيفة تقييم مستقلة وضعها مجلس الإدارة لمراجعته أنشطة البنك وتقييمها

موظفو قطاع المراجعة الداخلية في بنك الإمارات دبي الوطني-مصر مستقلون داخليا عن وظائف البنك الأخرى، وللحفاظ على تلك الاستقلالية أثناء ممارسة مهامهم لا يوكل بهم ولا ينتظر منهم المشاركة في أنشطة تخضع لمراجعتهم.

يتم تحقيق مهمة المراجعة الداخلية من خلال خطة مراجعه سنوية قائمة على المخاطر معتمدة من قبل لجنة المراجعة التابعة لمجلس الإدارة بالبنك والتي يتم مراجعتها ومتابعتها بصفه دوريه من قبل اللجنة.

تعتمد لجنة المراجعة التابعة لمجلس الإدارة موارد القطاع وقوة عمله وموازنته وتراجعها بصفه دوريه. يعمل كل من قطاع المراجعة الداخلية في بنك الامارات دبي الوطني مصر والقطاع نفسه في بنك الامارات دبي الوطني بالمجموعه (بديي) بوصفهما وظيفة واحدة على مستوى المجموعة مما يسمح بتداول موارد المراجعة ما بين المواقع الجغرافية ويتيح عند الاقتضاء لفريق المراجعة نفسه مراجعة الجوانب المستهدفة في كل المواقع لتحقيق التناسق اللازم.

إدارة الالتزام

إدارة الالتزام تتمتع بالاستقلالية حيث أنها تتبع لجنة المراجعة، ودورها التحقق من إلتزام الإدارات المختلفة بالبنك بكافة القوانين واللوائح والتعليمات الرقابية فضلاً عن سياسات وإجراءات البنك.

أبرز مسؤوليات إدارة الإلتزام:

- مراقبة المعاملات البنكية للتأكد من عدم وجود ممارسات غسل أموال وتمويل إرهاب والتحقق من أي معاملات مشبوهة و الإبلاغ عنها لوحدة الاستخبارات المالية المصرية.
- التأكد من وجود وتطبيق خطة تحديث دورية لبيانات العملاء وفقاً لتصنيف المخاطر الخاص بهم.
- تطوير وتقديم برنامج تدريبي للإلتزام، لتعزيز ثقافة الإلتزام بالبنك وإدراك وفهم معايير الإلتزام من قبل كافة العاملين بالبنك.
- التأكد من التزام جميع إدارات البنك بتطبيق التعليمات الرقابية الصادرة من البنك المركزي المصري
- التأكد من تطبيق سياسات الالتزام داخل البنك
- إجراء تقييم دوري لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب

تتكون ادارة المخاطر من ادارة ائتمان الشركات الكبرى و الصغيرة و المتوسطة و ادارات مخاطر التشغيل و السوق و الديون المتعثرة وتتبع ادارة المخاطر رئيس قطاع المخاطر و الذى يتبع بدوره لجنة المخاطرو التى تتكون من اعضاء مجلس ادارة البنك يوافق مجلس ادارة البنك على استراتيجية ادارة المخاطر و التى تشمل اطار ادارة المخاطرو السياسات و حجم المخاطر المقبول كما يقوم بالاشراف على تنفيذها من خلال اللجان المختلفة و منها لجنة المخاطر و لجنة المراجعة و لجنة الالتزام يولى البنك اهتماما كبيرا بادارة المخاطر عن طريق قطاع المخاطر الذى يعمل باستقلالية تامة, حيث يوجد فصل تام بين قطاع الأعمال و قطاع المخاطر الذى يرأسه "رئيس قطاع المخاطر" الذى يتبع فنيا لجنة المخاطر التابعة لمجلس الادارة و اداريا الرئيس التنفيذى للبنك بما يضمن استقلالية قطاع المخاطر هذا و يتضمن قطاع المخاطر عدة ادارات لادارة مختلف انواع المخاطر منها المالية -مثل مخاطر الائتمان و السوق- و غير المالية - مثل مخاطر التشغيل-.

يقوم قطاع المخاطر بمراقبة شاملة على المخاطر الحالية مع نظرة مستقبلية للمخاطر المحتملة و يدعم تطبيق اطار ادارة المخاطر المؤسسية عن طريق ادارة مختلف انواع المخاطر مقابل مستوى المخاطر المقبولة و عتبة تدخل الادارة المعتمدة المجلس بناء على موافقة لجنة المخاطر التابعة لمجلس الادارة.

تقوم ادارة المخاطرو بشكل دائم باجراء عمليات رصد و مراجعة جميع انواع المخاطرماليه و غير المالية عن طريق وضع سياسات و اجراءات عمل ومتابعة تنفيذها و تحديثها مراقبه المخاطر بشكل دورى و اصدار التقارير الدورية للادارة العليا كما يضع البنك سياسة حجم المخاطر المقبولة و و اعداد اختبارات التحمل و تقارير الانذر المبكر لمخاطر ائتمان الشركات الكبرى والمتوسطى و الصغرى و امداد الادارة العليا بالتقارير اللازمة تشمل محفظة البنك ائتمان الشركات الكبرى و الصغرى و المتوسطة بالإضافة الى عملاء التجزئة المصرفية و استثمارات فى مؤسسات مصرفية توجه ادارة المخاطر العناية الواجبة بالنسبة للقروض و التسهيلات الممنوحة للشركات الكبرى و القروض المشتركة من حيث اعداد دراسة تفصيلية شاملة تقييم المخاطر و قدرة المنشأة على التعامل معها و تحديدات السوق و المنافسة و غيرها . تحرص ادارة المخاطر على التأكد من وضع الشروط الائتمانية و الضمانات الكافية بما يتلائم مع حجم التسهيلات و تعرض على الادارة العليا ثم ترفع للجنة الائتمان التابعه للمركز الرئيسى للموافقه عليها و كذا يعد قطاع المخاطر وثيقة الاطار العام لادارة المخاطر و الذى يتم دراسته و الموافقة عليه من لجنة المخاطر التابعة لمجلس الادارة, و تحدد تلك الوثيقة انواع المخاطر (مالية مثل مخاطر الائتمان و السوق و غيرها و كذا غير المالية مثل مخاطر التشغيل و الالتزام و غيرها) و كذا اساليب ادارة المخاطر فى البنك و ادوار القطاعات و اللجان المختلفة فى هذا الصدد.

يعتمد البنك اسلوب خطوط الدفاع لادارة المخاطر:

خط الدفاع الأول: يشمل كافة ادارات الاعمال و هو المسئول عن تحديد و ادارة المخاطر الملازمة للنشاط.

خط الدفاع الثانى: يشمل ادارات المتابعة فى قطاعات الأعمال, قطاع المخاطر و قطاع الالتزام حيث ان اعمال المتابعة و التقارير المرتبطة مكملة

لعملية ادارة المخاطر الملازمة للنشاط, و تقوم القطاعات المستقلة بالرقابة على كافة المخاطر و تقييمها بصورة مستقلة عن

قطاعات الاعمال و تحديد و توثيق المسئول عن عناصر المخاطر.

خط الدفاع الثالث: يشمل ادارة المراجعة الداخلية و التى توفر تقييم مستقل للعملية باكملها.

مراقب الحسابات

طبقا لتعليمات البنك المركزى المصرى يتولى مراجعة حسابات البنك مراقبان للحسابات يختارهما البنك من بين المقيدى فى سجل مراقبى الحسابات بالبنك المركزى المصرى.

يتم التشاور مع الإدارة المالية بالبنك الأم ليكون أحد مراقبى الحسابات هو نفس مراقب الحسابات القائم بمراجعة البنك الأم و بحيث يكون أحد مراقبى الحسابات هو المكتب المراسل لنفس ذات المكتب فى جمهورية مصر العربية الذى يتولى مراجعة البنك الأم ويكون مقيد فى سجل مراقبى الحسابات بالبنك المركزى المصرى وذلك بهدف تحقيق سهولة فى التواصل بين مراقب حسابات البنك فى مصر و مراقب حسابات البنك الأم.

أما المراقب الثانى لحسابات البنك فيتم إختياره من سجل مراقبى الحسابات بالبنك المركزى المصرى.

يعمل مراقبى حسابات البنك باستقلالية تامة فى أداء أعماله وأصدر مراقبى الحسابات تقرير دورى خالى من الملاحظات ، وفى حالة وجود أية ملاحظات يقوم البنك بمناقشة هذه الملاحظات مع مراقبى الحسابات لحالها و العمل على تفادى حدوثها بالمستقبل.

البيئة الرقابية

إدارة الحوكمة

يولى البنك اهتماما كبيرا بادارة الحوكمة عن طريق إدارة الحوكمة التى تعمل باستقلالية تامة، وتسعى الى تطبيق أفضل الممارسات في مجال الحوكمة، وينعكس ذلك في النظام الاساسي واللوائح الداخلية للبنك، والمواثيق الخاصة بلجان مجلس الادارة والسياسات الخاصة بممارسات الحوكمة. يتبع بنك الامارات دبي الوطني ش.م.م سياسة خاصة بالحوكمة لتعزيز قيم ومبادئ الحوكمة لدى المساهمين، اعضاء مجلس الادارة، العاملين بالبنك واصحاب المصالح. تم اعداد دليل لسياسات حوكمة بنك الامارات دبي الوطني ش.م.م وفقا لتعليمات وإرشادات حوكمة الشركات الصادرة عن البنك المركزي المصري في اغسطس 2011 وكذا قانون البنك المركزي المصري والجهاز المصرفي رقم 194 لسنة 2020.

ابرز مسئوليات ادارة الحوكمة

- دراسة ومتابعة الموضوعات المتعلقة وملاحظات تفتيش البنك المركزي المصري وإحاطة لجنة الحوكمة والترشيحات بموقف الملاحظات والحوات التي اتخذت لتصويبها.
- المراجعة بصفة دورية لاختصاصات وميثاق عمل اللجان التابعة لمجلس الادارة واقتراح التعديلات التي قد تكون مطلوبة للتوافق مع ما ورد بتعليقات البنك المركزي المصري الخاصة بالحوكمة.
- المراجعة بصفة دورية لدليل سياسات الحوكمة المعتمد من مجلس الادارة واقتراح ما هو ملائم من تعديلات وعرضها على لجنة الحوكمة والترشيحات التابعة لمجلس الادارة.
- تقديم المقترحات فيما يتعلق بترشيح الاعضاء المستقلين وكذلك بشأن تعيين او تجديد عضوية او استبعاد احد أعضاء مجلس ادارة البنك.
- التأكد من استقلالية اعضاء مجلس ادارة البنك المستقلين بصفة دورية.
- تقديم التقرير السنوي للبنك وبالأخص فيما يتعلق ببند الافصاح وغيرها من البنود التي تخص الحوكمة الى لجنة الحوكمة والترشيحات.
- التقييم الدوري لنظام الحوكمة بالبنك من خلال التقارير الاتيه:-
 - تقرير نصف سنوي بمدى الالتزام بمتطلبات الحوكمة من حيث تشكيل اللجان وعدد الاجتماعات التي تم انعقادها بما يتفق مع تعليمات الحوكمة للعرض على لجنة الحوكمة والترشيحات.
 - تقرير نصف سنوي بمدى الالتزام بمتطلبات الحوكمة من حيث عدد مرات انعقاد مجلس الادارة ونسبة الحضور لكل عضو بما يتفق مع تعليمات الحوكمة للعرض على لجنة الحوكمة والترشيحات.
 - تقرير نصف سنوي بمدى الالتزام بمتطلبات الحوكمة من حيث تشكيل مجلس الادارة بما يتفق مع تعليمات الحوكمة للعرض على لجنة الحوكمة والترشيحات.
 - تقرير سنوي عن التقييم الذاتي لاعضاء مجلس الادارة عن اداء مجلس الادارة ككل وكذا اداء اللجان التابعة لمجلس الادارة للعرض على لجنة الحوكمة والترشيحات.
 - تقرير متابعة الموضوعات المتعلقة وملاحظات تفتيش البنك المركزي المصري للعرض على لجنة الحوكمة والترشيحات بموقف الملاحظات والحوات التي اتخذت لتصويبها.

الافصاح والشفافية

يتم الافصاح عن المعلومات المالية وغير المالية وذلك من خلال قنوات الافصاح المختلفة والتي تتمثل في الموقع الالكتروني الرسمي الخاص بالبنك وغيره من قنوات الافصاح كنشر القوائم المالية في الجرائد الرسمية ويلتزم البنك بالافصاح عن المعلومات المالية في الاوقات المقررة لها.

المعلومات الجوهرية والإفصاح المالي وغير المالي

القوائم المالية السنوية والدورية

يتم الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية وذلك من خلال قنوات الإفصاح المختلفة والتي تتمثل في الموقع الإلكتروني الرسمي الخاص بالبنك وغيره من قنوات الإفصاح كنشر القوائم المالية في الجرائد الرسمية ويلتزم البنك بالإفصاح عن المعلومات المالية في الأوقات المقررة لها.

المعلومات الجوهرية و الإفصاح المالي وغير المالي.

القوائم المالية السنوية والدورية

يتم إعداد القوائم المالية الدورية المختصرة وفقاً لتعليمات البنك المركزى المصرى الخاصة بقواعد اعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الإعتراف والقياس والافصاح والمعتمدة من مجلس إدارته بتاريخ 16 ديسمبر 2008، وكذا وفقاً لتعليمات إعداد القوائم المالية للبنوك طبقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (9) الأدوات المالية الصادرة من البنك المركزى المصرى بتاريخ 26 فبراير 2019.

كما يتم إعداد القوائم المالية الدورية المختصرة وفقاً لتعليمات البنك المركزى المصرى المعتمدة من مجلس إدارته بتاريخ 3 مايو 2020 والخاصة بالسماح للبنوك بإصدار قوائم مالية – ربع سنوية – مختصرة وفقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم (30) المعدل لعام 2015 (القوائم المالية الدورية المختصرة)، على أن يتم الإلتزام بإعداد قوائم مالية سنوية كاملة فى نهاية السنة المالية للبنك (ديسمبر من كل عام).

مرفقات:

➤ قوائم المركز المالى فى 31 ديسمبر 2022 (مرفق رقم 1).

الافصاح والشفافية

المعلومات الجوهرية والإفصاح المالي وغير المالي

تقارير مراقب الحسابات السنوية والدورية

يصدر مراقبي حسابات البنك تقرير دورى مرفق بقوائم المركز المالى و تقرير سنوى طبقاً للمادة 125 من قانون البنك المركزى و الجهاز المصرفى رقم 194 لسنة 2020 والتقاريرين خاليين من الملاحظات ، وفى حالة وجود أية ملاحظات يقوم البنك بمناقشة هذه الملاحظات مع مراقبي الحسابات لحلها و العمل على تفادى حدوثها بالمستقبل.

السياسات المحاسبية

يتم إعداد هذه القوائم المالية وفقاً لتعليمات البنك المركزى المصرى الخاصة بقواعد اعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الإعراف والقياس والافصاح والمعتمدة من مجلس إدارته بتاريخ 16 ديسمبر 2008، وكذا وفقاً لتعليمات إعداد القوائم المالية للبنوك طبقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (9) الأدوات المالية الصادرة من البنك المركزى المصرى بتاريخ 26 فبراير 2019.

وقد كان يتم إعداد القوائم المالية للبنك حتى 31 ديسمبر 2018 باستخدام قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس الصادرة من البنك المركزى المصرى بتاريخ 16 ديسمبر 2008 واعتباراً من أول يناير 2019 وبناءً على صدور تعليمات البنك المركزى المصرى لإعداد القوائم المالية للبنوك وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (9) "الأدوات المالية" بتاريخ 26 فبراير 2019 فقد قامت الإدارة بتعديل بعض السياسات المحاسبية لتتماشى مع تلك التعليمات ويبين الإيضاح التالي تفاصيل التغييرات في السياسات المحاسبية.

مرفقات:

- تقرير مراقبي الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 31/12/2022 (مرفق رقم 2).
- تقرير مراقبي حسابات البنك السنوى وفق للمادة 125 من قانون البنك المركزى و الجهاز المصرفى رقم 194 لسنة 2020 (مرفقات أرقام 3 و 4).

الإفصاح والشفافية

المعلومات الجوهرية والإفصاح المالي وغير المالي

التغيرات في السياسات المحاسبية:

يقوم البنك بتبويب أصوله المالية بين المجموعات التالية: أصول مالية يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة، أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر. ويستند التصنيف بشكل عام إلى نموذج الأعمال الذي تدار به الأصول المالية وتدفقاتها النقدية التعاقدية.

أ. الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة

يحتفظ بالأصل المالي ضمن نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية. الهدف من نموذج الأعمال هو الاحتفاظ بالأصول المالية لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية المتمثلة في أصل مبلغ الاستثمار والعوائد.

البيع هو حدث عرضي استثنائي بالنسبة لهدف هذا النموذج وبالشروط الواردة في المعيار المتمثلة في:

وجود تدهور في القدرة الائتمانية لمصدر الاداة المالية: أقل مبيعات من حيث الدورية والقيمة.

أن تتم عملية توثيق واضحة ومعتمدة لمبررات عملية بيع ومدى توافقها مع متطلبات المعيار.

ب. الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

يحتفظ بالأصل المالي ضمن نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع كلاً من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع يتكاملان لتحقيق هدف النموذج.

مبيعات مرتفعة من حيث الدورية والقيمة بالمقارنة مع نموذج أعمال المحتفظ به لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.

ج. الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

يحتفظ بالأصل المالي ضمن نماذج أعمال أخرى تتضمن المتاجرة، إدارة الأصول المالية على أساس القيمة العادلة تعظيم التدفقات النقدية عن طريق البيع.

هدف نموذج الأعمال ليس الاحتفاظ بالأصل المالي لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو المحتفظ به لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع.

تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية حدث عرضي بالنسبة لهدف النموذج.

وتتمثل خصائص نموذج الأعمال فيما يلي:

- هيكل مجموعة من الأنشطة مصممة لاستخراج مخرجات محددة.
- يمثل إطار كامل لنشاط محدد (مدخلات - أنشطة - مخرجات).
- يمكن أن يتضمن نموذج الأعمال الواحد نماذج أعمال فرعية. يتعين توافر كافة الشروط التالية في الأصول المالية التي يمكن للبنك تبويبها عند الاقتناء بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر:
- أن تكون مسجلة في بورصة أوراق مالية محلية أو خارجية.
- أن يكون عليها تعامل نشط خلال الثلاثة أشهر السابقة على تاريخ الاقتناء.

الافصاح والشفافية

المعلومات الجوهرية والإفصاح المالي وغير المالي

اضمحلال قيمة الأصول المالية:

يقوم البنك بمراجعة لكافة أصوله المالية فيما عدا الأصول المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر لتقدير مدى وجود اضمحلال في قيمتها كما هو موضح أدناه.

يتم تصنيف الأصول المالية في تاريخ القوائم المالية ضمن ثلاث مراحل:

- المرحلة الاولى : الأصول المالية التي لم تشهد ارتفاعاً جوهرياً في مخاطر الائتمان منذ تاريخ الاعتراف الأولي، ويتم حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لها لمدة ١٢ شهر.
- المرحلة الثانية : الأصول المالية التي شهدت ارتفاعاً جوهرياً في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي أو تاريخ قيد التوظيفات، ويتم حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لها على مدى حياة الأصل.
- المرحلة الثالثة: الأصول المالية التي شهدت اضمحلالاً في قيمتها والذي يستوجب حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لها على مدى حياة الاصل على أساس الفرق بين القيمة الدفترية للأداة وبين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة .

يتم قياس الخسائر الائتمانية وخسائر اضمحلال في القيمة المتعلقة بالأدوات المالية على النحو التالي:

- يتم تصنيف الاداة المالية منخفضة المخاطر عند الاعتراف الأولى في المرحلة الاولى ويتم مراقبة مخاطر الائتمان بشكل مستمر من قبل إدارة مخاطر الائتمان بالبنك.
 - إذا تم تحديد أن هناك زيادة جوهرية في خطر الائتمان منذ الاعتراف الأولى، يتم نقل الاداة المالية الى المرحلة الثانية حيث لا يتم بعد اعتبارها مضمحلة في هذه المرحلة .
 - في حالة وجود مؤشرات عن اضمحلال قيمة الاداة المالية فيتم نقلها للمرحلة الثالثة.
- يتم تصنيف الاصول المالية التي انشأها او اقتناها البنك وتتضمن معدل مرتفع من خطر الائتمان عن معدلات البنك للأصول المالية منخفضة المخاطر عند الاعتراف الاولى بالمرحلة الثانية مباشرة، وبالتالي يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة بشأنها على اساس الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى حياة الأصل .

الموازنات التقديرية

يقوم بنك الامارات دبي الوطني ش.م.م بإعداد الموازنات التقديرية سنوياً في الربع الاخير من كل عام عن طريق ادارة (Corporate Strategy and Business Analytics) للعرض على مجلس ادارة البنك للموافقة عليها كما يتم تقديم تقرير بصفة دورية لمجلس إدارة البنك يوضح النتائج الفعلية ومقارنتها بالموازنة التقديرية مع تقييم الانحرافات

الافصاح والشفافية

المعلومات الجوهرية والإفصاح المالي وغير المالي

التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

يقوم البنك باستخدام تقديرات وافتراضات تؤثر على مبالغ الأصول والالتزامات خلال السنة المالية التالية والتي يقوم بالإفصاح عنها. ويتم تقييم التقديرات والافتراضات باستمرار على أساس الخبرة التاريخية وغيرها من العوامل، بما في ذلك التوقعات للأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة في ظل الظروف والمعلومات المتاحة، وقد تختلف التقديرات المحاسبية عن النتائج الحقيقية، وفيما يلي أهم البنود التي يستخدم فيها البنك تقديرات وافتراضات محاسبية

أ - خسائر الاضمحلال في القروض والتسهيلات (الخسائر الائتمانية المتوقعة)

يراجع البنك محفظة القروض والتسهيلات لتقييم الاضمحلال على أساس ربع سنوي على الأقل. وتقوم الإدارة باستخدام حكمها عند تقدير عبء الاضمحلال المحمل على قائمة الدخل، وذلك لمعرفة ما إذا كان هناك أية بيانات موثوق بها تشير إلى أنه يوجد انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من محفظة القروض وذلك قبل التعرف على الانخفاض على مستوى القرض الواحد في تلك المحفظة. وقد تشمل هذه الأدلة وجود بيانات تشير إلى حدوث تغيير سلبي في قدرة محفظة من المقترضين على السداد للبنك، أو ظروف محلية أو اقتصادية ترتبط بالتعثر في أصول البنك. وعندما يتم جدولة التدفقات النقدية المستقبلية تقوم الإدارة باستخدام تقديرات بناء على الخبرة السابقة لخسائر أصول ذات خصائص مخاطر ائتمانية في وجود أدلة موضوعية تشير إلى الاضمحلال مماثلة لتلك الواردة في المحفظة. ويتم مراجعة الطريقة والافتراضات المستخدمة في تقدير كل من مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية بصورة منتظمة للحد من أية اختلافات بين الخسارة المقدرة والخسارة الفعلية بناء على الخبرة.

ب - اضمحلال الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل

يحدد البنك اضمحلال الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المبوبة ضمن الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل عندما يكون هناك انخفاض هام أو ممتد في قيمتها العادلة عن التكلفة. ويحتاج تحديد ما إذا كان الانخفاض هاماً أو ممتداً إلى حكم شخصي. ولاتخاذ هذا الحكم، يقوم البنك بتقييم - ضمن عوامل أخرى - التذبذبات (Volatility) المعتادة لسعر أدوات الاستثمار. بالإضافة إلى ذلك، قد يكون هناك اضمحلال عندما يتوافر دليل على وجود تدهور في الحالة المالية للشركة المستثمر فيها أو تدفقاتها النقدية التشغيلية والتمويلية، أو أداء الصناعة أو القطاع أو التغيرات في التكنولوجيا.

كما يحدد البنك إضمحلال الاستثمارات في أدوات الدين المبوبة ضمن الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل بالاسترشاد بالقيمة العادلة لتلك الأدوات. وعندما يكون هناك انخفاض في القيمة العادلة لأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل وتوافر دليل موضوعي على أن هذا الانخفاض يمثل إضمحلال في قيمة أصل مالي أو مجموعة من الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل يعترف بالإضمحلال فوراً ضمن الأرباح أو الخسائر.

وفي حالة ثبوت وجود إضمحلال في قيمة الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل سواء كانت في صورة أدوات حقوق ملكية أو أدوات دين يتم تحويل مجمع الخسائر المعترف بها ضمن حقوق الملكية لتلك الأدوات إلى الأرباح أو الخسائر حتى ولو لم يتم إستبعاد الأصل من الدفاتر بعد.

الافصاح والشفافية

المعلومات الجوهرية والإفصاح المالي وغير المالي

ج - القيمة العادلة للأدوات المالية غير المقيدة بأسواق نشطة

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية غير المقيدة في أسواق نشطة باستخدام أساليب تقييم. وعندما يتم استخدام هذه الأساليب (مثل النماذج لتحديد القيم العادلة) يتم إختيارها و مراجعتها دوريا بإستخدام أفراد مؤهلين و مستقلين عن الجهة التي قامت بإعدادها. وقد تم إعتداد جميع النماذج قبل إستخدامها ، وبعد تجربتها وذلك لضمان أن نتائجها تعكس بيانات فعلية وأسعار يمكن مقارنتها بالسوق. وتستخدم تلك النماذج البيانات المنشورة فقط كلما كان ذلك عمليا، إلا أن مناطق مثل مخاطر الائتمان (الخاصة بالبنك والأطراف المقابلة Counterparty) والتذبذبات (Volatility) والارتباطات (Correlations)، تتطلب من الإدارة استخدام تقديرات. ويمكن أن تؤثر التغييرات في الافتراضات حول تلك العوامل علي القيمة العادلة للأدوات المالية التي يتم الإفصاح عنها.

د- ضرائب الدخل

نظراً لأن بعض العمليات والحسابات يصعب تحديد الضريبة النهائية عنها بشكل مؤكد، لذا يقوم البنك بإثبات الالتزامات عن النتائج المتوقعة عن الفحص الضريبي وفقاً لتقديرات مدي احتمال نشأة ضرائب إضافية. وعندما يكون هناك اختلاف بين النتيجة النهائية للضرائب والمبالغ السابق تسجيلها، فإن هذه الاختلافات سوف تؤثر على ضريبة الدخل بما فيها الضريبة المؤجلة في السنة التي يتم تحديد الاختلاف فيها.

توزيعات الأرباح

تُثبت توزيعات الأرباح التي يقرر البنك توزيعها خصماً على حقوق الملكية في التاريخ الذي تقر فيها الجمعية العامة للمساهمين هذه التوزيعات. وتشمل تلك التوزيعات حصة العاملين في الأرباح ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة المقرر تان بموجب النظام الأساسي للبنك وقانون الشركات.

المعلومات الداخلية التي تتضمن أهداف البنك ورؤيتها وطبيعة نشاطه وخطط البنك وإستراتيجيته المستقبلية

قام بنك الامارات دبي الوطني عن طريق إدارة (Corporate Strategy and Business Analytics) بإعداد اخر تحديث على إستراتيجية البنك للفترة من 2019-2023 وتضمن الأهداف الإستراتيجية للبنك وتحليل لمواطن القوة والضعف وقد تم الموافقة عليها من مجلس إدارة البنك كما تم إعداد خطط عمل تفصيلية لإدارات البنك وتضمن الأهداف قصيرة ومتوسطة المدى.

المخالفات والأحكام الصادرة على البنك خلال عام 2022.

يوضح الجدول التالي المخالفات الصادرة على بنك الامارات دبي الوطني ش.م.م خلال العام 2022:

مسلسل	المخالفات والغرامات المفروضة على البنك خلال العام	إيضاحات
1	لا يوجد	
2		

أدوات الإفصاح

التقرير السنوي

يقوم بنك الامارات دبي الوطني ش.م.م بإصدار تقرير سنوي يتضمن رؤية البنك واستراتيجيته واهدافه وتاريخ البنك وكافة البيانات التي تخص البنك بما فيها هيكل ملكية بنك الامارات دبي الوطني ش.م.م، و آخر تشكيل لمجلس الادارة وكذا اخر تشكيل اللجان التابعة لمجلس الادارة وبيان بأبرز مسؤولياتهم واختصاصاتهم، كما يوضح عدد مرات انعقاد مجلس الادارة وعدد مرات انعقاد اللجان التابعة لمجلس الادارة، كما يتضمن التقرير السنوي الإفصاح عن المعلومات الجوهرية المالية وغير المالية حيث يحتوي على القوائم المالية المستقلة والمجموعة وتقرير مراقب الحسابات وتقرير مجلس الادارة وبيان بالأحكام والمخالفات والغرامات المفروضة على البنك خلال العام الصادر عنه التقرير، وكذلك الموائيق والسياسات والأنشطة المتبعة بينك الامارات دبي الوطني ش.م.م لتعزيز قيم ومبادئ الحوكمة وتطبيق افضل الممارسات في مجال الحوكمة وينعكس ذلك في النظام الاساسي واللوائح الداخلية للبنك والموائيق الخاصة بلجان مجلس الادارة وسياسات (الحوكمة -تضارب المصالح – الإفصاح – الإبلاغ عن المخالفات – قواعد سلوك العمل).

تقرير مجلس الإدارة (مرفق رقم 4)

يقوم بنك الامارات دبي الوطني ش.م.م بإصدار تقرير مجلس إدارة سنوي باللغتين العربية والانجليزية، حيث يتم عرضهم على الجمعية العامة للمساهمين والجهات الرقابية طبقا لقانون الشركات رقم 159 لسنة 1981 ولا تحته التنفيذية، ويتم نشره ضمن التقرير السنوي للبنك.

شهادة كفاية نظام الحوكمة (مرفق رقم 5)

يوقع رئيس مجلس الادارة على شهادة تفيد بأن كافة السياسات الداخلية المطلوبة لضمان الامتثال بالأنظمة والتعليمات الخاصة بالحوكمة المؤسسية قد تم تطبيقها، كما تمت مراجعتها للتأكد من كفايتها بواسطة مجلس الادارة ولجانه.

الموقع الالكتروني

يوفر بنك الامارات دبي الوطني ش.م.م موقع خاص بالبنك على شبكة المعلومات الدولية باللغتين العربية والانجليزية (www.emiratesnbd.com.eg) يتم من خلاله الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية، ويتم تحديثه بصفة دورية.

استمرارا لاستراتيجية بنك الإمارات دبي الوطني لتحقيق الاستدامة من خلال العديد من المشاريع الاجتماعية والاقتصادية التي تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة ورؤية مصر 2030:

• تمكين المرأة "المساواة بين الجنسين، النمو الاقتصادي، التعليم والصحة":

• بمناسبة اليوم العالمي للمرأة الموافق 8 مارس 2022 وفي ضوء رؤية البنك للمسؤولية المجتمعية في دعم المرأة والاحتفاء بها، احتفلنا بمشروع المسؤولية الاجتماعية "خياطة البذور" بالتعاون مع شركة Button Up، من خلال توزيع المنتجات التي تصنعها نساء "عزبة خير الله" كجزء من مشروعنا، على الموظفين العاملات في المكتب الرئيسي والفروع في جميع أنحاء مصر. كم سنة يستمر المشروع: سنة واحدة

إجمالي الاستثمارات بالدولار الأمريكي (سنويا، إذا كان المشروع مشروعا مستمرا على مدى عدة سنوات 169,000): (جنيه مصري

• تعاون بنك الإمارات دبي الوطني مع شركة باتون أب في مشروع جديد يسمى (Taproot)، والهدف العام من هذا المشروع هو تقديم حل مجتمعي لمواجهة تحديات تغير المناخ وتعزيز المرونة البيئية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات المحلية من خلال توفير التدريب على العديد من الصناعات الصديقة للبيئة في عزبة خير الله .

وبحلول نهاية المشروع، ستمكن 180 امرأة وشابة في عزبة خير الله من إنتاج وبيع منتجات صديقة للبيئة عالية الجودة في السوق المصرية، بما في ذلك الأثاث المعاد تدويره والمنسوجات والفخار والمواد الغذائية والنباتات.

ويهدف المشروع إلى تحقيق ذلك من خلال العمل على جبهات مختلفة: التدريب المهني والتجاري؛ والتدريب المهني؛ جلسات التوعية البيئية؛ ترتيبات المعدات؛ التسويق والعلامات التجارية . وتتفق رؤى بنك الإمارات دبي الوطني وباتون أب على أن النساء والشباب يمكن أن يكونوا عوامل تغيير قوية ومساهمين رئيسيين في التخفيف من آثار تغير المناخ، وخاصة على مستوى المجتمع . وبالتالي، سيركز المشروع على تطوير نماذج أعمال مجدية تجاريا بالتعاون مع المجتمعات المحلية لتحسين ظروفها المعيشية والاقتصادية، وبالتالي زيادة قدرتها على الصمود والتكيف مع تغير المناخ وتطوير نموذج مجتمعي تشاركي يضمن المشاركة لفعالة للمجتمعات المحلية وبالتالي ضمان الاستدامة. كم سنة يستمر المشروع: سنتان (2022- 2023)

إجمالي الاستثمارات بالدولار الأمريكي (سنويا، إذا كان المشروع مشروعا مستمرا على مدار عدة سنوات): (تم سداد 700,000 جنيه مصري الدفعة الثانية خلال عام 2023)

• تبرع لمستشفى بهية الجديد بإجمالي 250 ألف جنيه لشراء جهاز تدفئة المحاليل والدم. مدة المشروع سنة واحدة.

• عمالة الشباب "التعليم الجيد والعمل اللائق :

• في ضوء رؤية بنك الإمارات دبي الوطني لدعم الشباب، قمنا برعاية مسابقة إناكتس الوطنية ودعم الفريق الوطني الفائز في مسابقة كأس العالم إناكتسوس، التي ستقام في بورتوريكو خلال الفترة من 30 أكتوبر إلى 2 نوفمبر 2022

• Enactus هي أكبر منصة تعليمية تجريبية في العالم موجودة في أكبر الجامعات الحكومية والخاصة في مصر. تكرس Enactus جهودها لخلق عالم أفضل مع تطوير الجيل القادم من قادة الأعمال والمبتكرين الاجتماعيين. تتحد شبكة Enactus من قادة الأعمال

والأكاديميين والطلاب العالميين لخلق عالم أفضل وأكثر استدامة. كم سنة يستمر المشروع: سنة واحدة

إجمالي الاستثمارات بالدولار الأمريكي (سنويا، إذا كان المشروع مشروعا مستمرا على مدى عدة سنوات 200,000 جنيه مصري

• تعاون آخر بين بنك الإمارات دبي الوطني ومؤسسة التعليم من أجل التوظيف -مصر (EFE-Egypt) يهدف إلى تصميم وتقديم برنامج تدريبي لريادة الأعمال لـ 40 رائد أعمال مصري لديهم الحد الأدنى من

المنتجات القابلة للتطبيق. الهدف المحدد لهذا المشروع هو المساهمة في النمو الاقتصادي الشامل من خلال دعم مهارات ريادة الأعمال لدى الشباب في مصر من خلال التدريب لتمكين الشباب والشبان من توسيع

نطاق أعمالهم الحالية. يتم التدريب في مركز المأظلة للتوظيف والتدريب (ARTC)، الذي يقع في قلب سيتي سنتر المأظلة . وستتاح الفرصة لأفضل اثنين من أفضل المشاركين في البرنامج لعرض منتجاتهما داخل

سيتي سنتر المأظلة (ARTC) . هي المركز الرائد في التوظيف والتدريب الشامل لتمكين الأشخاص بالمهارات والفرص اللازمة لبناء وظائف في مختلف الصناعات ، بما في ذلك البيع بالتجزئة والضيافة. كم سنة

يستمر المشروع: سنتان

إجمالي الاستثمارات بالدولار الأمريكي (سنويا، إذا كان المشروع مشروعا مستمرا على مدى عدة سنوات 900,000 جنيه مصري

التقرير الاستدامة

- كما قام بنك الإمارات دبي الوطني بتغطية المصروفات التعليمية لطلاب الجامعات بجامعة قناة السويس من خلال التبرع بمبلغ 230 ألف جنيه، كما تم التبرع بمبلغ إجمالي قدره 100 ألف جنيه لتجديد ساحة كرة القدم داخل الجامعة، وخدمة جميع الطلاب. كم سنة يستمر المشروع :سنتان إجمالي الاستثمارات بالدولار الأمريكي (سنويا، إذا كان المشروع مشروعا مستمرا على مدى عدة سنوات 330,000 :جنيه مصري
- تعاون آخر بين بنك الإمارات دبي الوطني ومؤسسة التعليم من أجل التوظيف -مصر (EFE-Egypt) يهدف إلى تصميم وتقديم برنامج تدريبي لريادة الأعمال لـ 40 رائد أعمال مصري لديهم الحد الأدنى من المنتجات القابلة للتطبيق. الهدف المحدد لهذا المشروع هو المساهمة في النمو الاقتصادي الشامل من خلال دعم مهارات ريادة الأعمال لدى الشباب في مصر من خلال التدريب لتمكين الشباب والشبان من توسيع نطاق أعمالهم الحالية. يتم التدريب في مركز ألمأظة للتوظيف والتدريب (ARTC)، الذي يقع في قلب سيتي سنتر ألمأظة . وستتاح الفرصة لأفضل اثنين من أفضل المشاركين في البرنامج لعرض منتجاتهما داخل سيتي سنتر ألمأظة (ARTC) . هي المركز الرائد في التوظيف والتدريب الشامل لتمكين الأشخاص بالمهارات والفرص اللازمة لبناء وظائف في مختلف الصناعات ، بما في ذلك البيع بالتجزئة والضيافة. كم سنة يستمر المشروع :سنتان
- إجمالي الاستثمارات بالدولار الأمريكي (سنويا، إذا كان المشروع مشروعا مستمرا على مدى عدة سنوات 900,000 جنيه مصري.
- كما قام بنك الإمارات دبي الوطني بتغطية المصروفات التعليمية لطلاب الجامعات بجامعة قناة السويس من خلال التبرع بمبلغ 230 ألف جنيه، كما تم التبرع بمبلغ إجمالي قدره 100 ألف جنيه لتجديد ساحة كرة القدم داخل الجامعة، وخدمة جميع الطلاب. كم سنة يستمر المشروع :سنتان إجمالي الاستثمارات بالدولار الأمريكي (سنويا، إذا كان المشروع مشروعا مستمرا على مدى عدة سنوات 330,000 جنيه مصري.
- في إطار رؤية بنك الإمارات دبي الوطني في دعم ذوي الإعاقة، تم التبرع بمبلغ إجمالي قدره 170 ألف جنيه لشراء أجهزة تعويضية لصالح منسوبي جامعة قناة السويس. مدة المشروع :سنتان.
- 1. تغطية تكلفة وحدة العلاج الطبيعي بمستشفى أهل مصر والتي تعتبر علامة فارقة للمستشفى لافتتاح هذه الوحدة ، والتي ستكون قادرة على تعزيز الصحة والحفاظ عليها واستعادتها من خلال الفحص البدني والتشخيص وتنقيف المرضى والتدخل البدني لجميع المرضى الذين يعانون من إعاقة جسدية وحروق شديدة. سيكون عدد الجلسات التي ستعقد بوحدة العلاج الطبيعي من 4000 - 3000 جلسة شهريا بشرط طاقة تشغيلية 100٪ بإجمالي مبلغ 1,600,000 جنيه مصري. مدة المشروع :سنتان - (2022-2023) سيتم دفع الدفعة الثانية خلال عام 2023
- الجانب الاقتصادي " :النمو الاقتصادي والقضاء على الجوع والصحة الجيدة والرفاهية:"
- تعاون بنك الإمارات دبي الوطني خلال شهر رمضان المبارك مع جمعية "الأورمان" الخيرية لتوفير احتياجاتها الغذائية لأكثر من 3300 أسرة مصرية في المحافظات الفقيرة بإجمالي 600 ألف جنيه مصري
- دعم الأطفال والتعليم من خلال تطوير وتجديد المدارس الحكومية في محافظة أسيوط، بالتعاون مع سناء الخير وبمبادرة رئاسية حياة كريمة . بإجمالي 500 ألف جنيه مصري.
- متوسط الطلاب -800 :اسم المدرسة :جمال عبد الناصر
- مساعدة مستشفى جامعة بني سويف في شراء 6 أجهزة مراقبة بالعناية المركزة بإجمالي 500 ألف جنيه مدة المشروع 2 سنوات) أواخر 2022 و 2023

ميثاق الأخلاق والسلوك المهني (Code of Conduct) (مرفق رقم 6)

لدى بنك الامارات دبي الوطني ش.م.م ميثاق داخلي عن الأخلاق والسلوك المهني ، يشمل مجموعة من القيم التي تعمل على ضبط وتنظيم قواعد السلوك الوظيفي وأخلاقيات المهنة داخل البنك. حيث يحرص البنك على الحفاظ على اعلى مستويات النزاهة والسلوك بين العاملين وإرساء المعايير الاخلاقية الواجب اتباعها في تنفيذ اعمال البنك.

سياسة تعارض المصالح (Conflicts of interest) (مرفق رقم 7)

لدى بنك الامارات دبي الوطني سياسة تعارض المصالح التي تطبق على جميع العاملين بالبنك بما في ذلك الادارة العليا ومجلس الادارة. وذلك لتجنب التعارض في المصالح والامتناع عن اتخاذ أي قرار أو المشاركة فيه في حالة ظهور أية شبهة تعارض مصالح وتجنب اساءة استخدام اصول البنك وإساءة استغلال عمليات الاطراف المرتبطة. كما يقوم مجلس الادارة بالافصاح اللازم كما هو مشار اليه في المادة 97 من قانون الشركات 159 لسنة 1981 "على كل عضو في مجلس إدارة الشركة وكل مدير من مديريها تكون له مصلحة تتعارض مع مصلحة الشركة في عملية تعرض على مجلس الإدارة لإقرارها، أن يبلغ المجلس ذلك وان يثبت إبلاغه في محضر الجلسة وعلى مجلس الإدارة إبلاغ أول جمعية عامة بالعمليات المشار إليها قبل التصويت على القرارات".

سياسة تتابع السلطة (Succession Planning) (مرفق رقم 8)

لدى بنك الامارات دبي الوطني ش.م.م سياسة تتابع السلطة التي تهدف إلى خلق إجراءات وتقييم عمليات الاختيار والتعيين والترقي في إطار تأمين أفضل العناصر المؤهلة للبنك في المواقع المناسبة. حيث تهدف سياسة تتابع السلطة الى ضمان استمرار سير العمل للوظائف القيادية على مستوى البنك.

سياسة الإبلاغ عن المخالفات (Whistle-Blowers) (مرفق رقم 9)

لدى بنك الامارات دبي الوطني ش.م.م سياسة الإبلاغ عن المخالفات التي تهدف إلى تشجيع العاملين بالبنك أو المتعاملين معه بالإبلاغ عن أي ممارسات مخالفة لقواعد السلوك الأخلاقي أو أية أعمال غير قانونية. حيث توفر سياسة الابلاغ عن المخالفات سرية هوية المبلغ لضمات شعور جميع العاملين بالدعم عند الابلاغ عن الامور التي يشتبهون في انها قد تتضمن اي اعمال غير لائقة او غير اخلاقية او غير مناسبة او غير قانونية

سياسة البنك الخاصة بالمرتبات والمكافآت (Benefits /Total Reward /Top 20 Salaries) (مرفق رقم 10، 11، 12)

لدى بنك الامارات دبي الوطني ش.م.م سياسة خاصة بالمرتبات والمكافآت تطبق على جميع العاملين دون تمييز حيث يدرك البنك الحاجة الى توفير مجموعة من المزايا و المكافآت النقدية لتلبية الاحتياجات الشخصية للموظفين ويجب ان تتماشى مع مستويات السوق واستراتيجية العمل وربطها بالاداء من اجل جذب واستبقاء الموظفين الاكفاء الذين لديهم الحافز لتقديم الاداء المطلوب.

سياسة البنك الخاصة بممارسات الحوكمة (مرفق رقم 13)

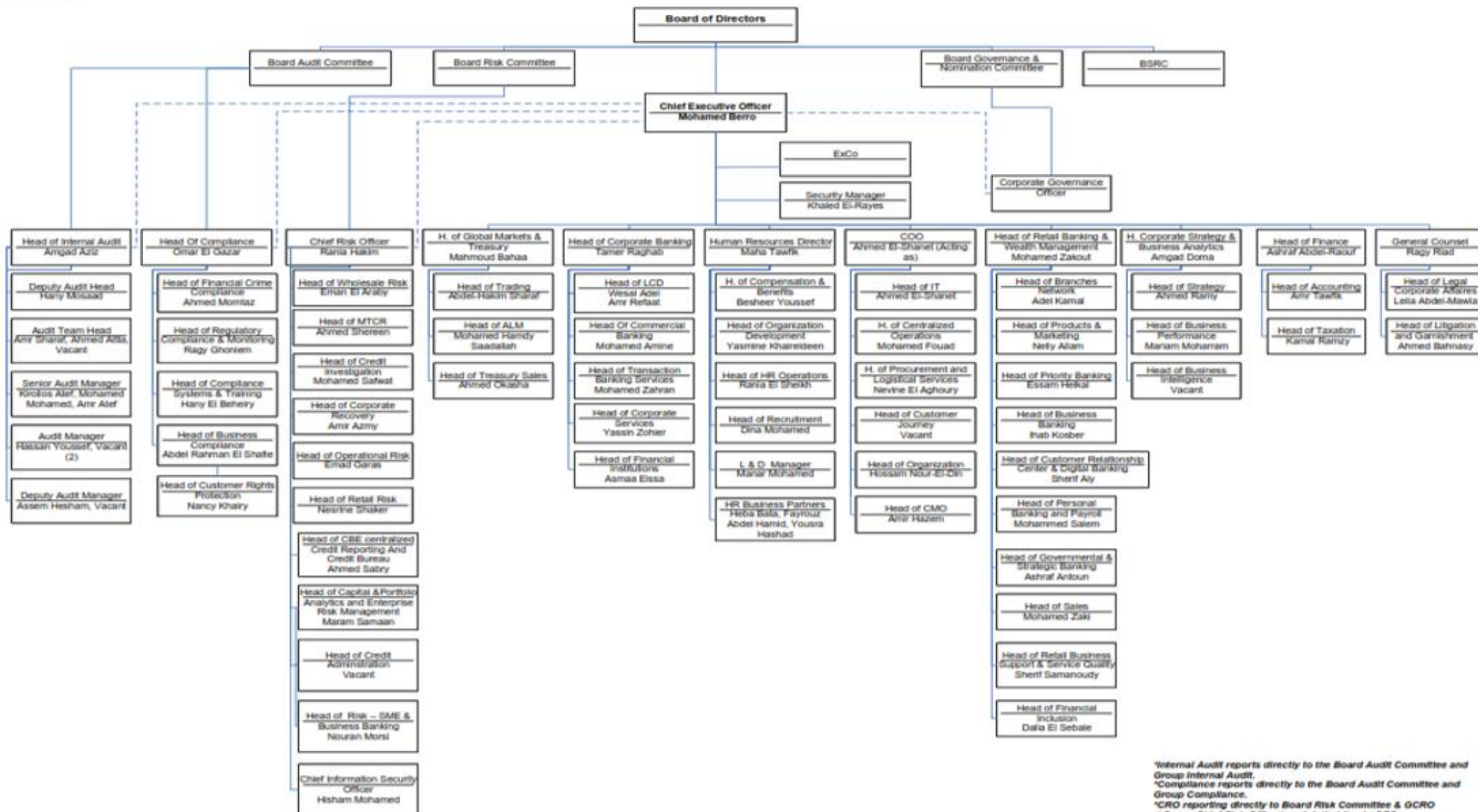
يتبع بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.م سياسة خاصة بالحوكمة لتعزيز قيم ومبادئ الحوكمة لدى المساهمين، أعضاء مجلس الإدارة، العاملين بالبنك وأصحاب المصالح. حيث أن بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.م يتبع رقابة وإشراف البنك المركزي المصري ولما يوليه بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.م اهتماماً كبيراً لممارسات أفضل الممارسات الدولية في مجال الحوكمة، قام بوضع وتطوير نظم الحوكمة لديه بما يتناسب مع حجم أعماله ودرجة تعقيدها وسياساته بما يتماشى مع قدرته على إستيعاب المخاطر، و تم اعداد دليل لسياسات حوكمة بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.م بما يتوافق مع متطلبات القوانين والتعليمات السارية بجمهورية مصر العربية (قانون البنك المركزي المصري والجهاز المصرفي رقم 194 لسنة 2020- وقانون الشركات رقم 159 لسنة 1981 ولائحته التنفيذية الصادرة في 1982 - وكذلك التعليمات بشأن حوكمة البنوك الصادرة عن البنك المركزي المصري في أغسطس 2011.

سياسة المسؤولية الاجتماعية والبيئية

لبنك الإمارات دبي الوطني استراتيجية واضحة للمسؤولية المجتمعية للمؤسسات تركز على عدة أوجه اجتماعية واقتصادية رئيسة وهي: تمكين المرأة ودعم الأشخاص ذوي القدرات الخاصة وتوظيف الشباب والتعليم والتعلم والأنشطة الصحية.

ويحرص البنك على استمرار في كونه عضو فعال في المجتمع حيث شارك في عدة مبادرات وحملات عن طريق التبرع بإجمالي مبلغ قدره 15.634.746 جنيهاً مصرياً خلال عام 2021.

1. شارك بنك الإمارات دبي الوطني في مبادرة مؤسسة "راعي مصر" الموجهة لدعم الأيتام عن طريق توزيع الهدايا والملابس على أكثر من 300 طفل في صعيد مصر.
2. تعاون بنك الإمارات دبي الوطني مع مؤسسة "صناع الخير" في إطار المبادرة الرئاسية "حياة كريمة" لتوفير دخل ثابت لعدد (30) صياد وأسرته في محافظة الدقهلية
3. شارك بنك الإمارات دبي الوطني في مبادرة دعم صندوق تكريم الشهداء والجرحى والمفقودين في العمليات العسكرية والإرهابية والأمنية وذويهم.
4. شارك البنك في المبادرة الجديدة لدعم المرأة، فقدم بالتعاون مع منظمة "مصر الخير" غير الحكومية الدعم لعدد (16) غارمة لتسديد ديونها وتمهيد الطريق نحو اقتصاد أكثر استقراراً.
5. وقع بنك الإمارات دبي الوطني- مصر مذكرة تفاهم مع مؤسسة "علمني" تهدف إلى بناء القدرات للاستعداد لخطة الوزارة طويلة الأجل التي تهدف إلى دمج التكنولوجيا مع التعليم.
6. وقع بنك الإمارات دبي الوطني اتفاقية أخرى مع مؤسسة "Buttonup" لتقديم دورات تدريبية مصممة خصيصاً في مجال إدارة الأعمال والمهارات ذات الصلة
7. وقع البنك اتفاقية جديدة مع مؤسسة "صناع الخير" غير الحكومية لتجديد "المركز النموذجي" لمساعدة فاقد البصر وذوي الاحتياجات الخاصة بهدف تسهيل أنشطتهم اليوميين ومساعدتهم في مساعيهم التعليمية
8. تبرع البنك بسداد المصاريف الدراسية لطلبة جامعتي المنيا وقناة السويس كما وقع بنك الإمارات دبي الوطني مذكرة تفاهم جديدة مع المؤسسة غير الحكومية لشركة "السويدي للكهرباء" لتقديم عدد (32) منحة دراسية لاستكمال تعليمهم الفني وتوفير فرص عمل بعد التخرج.
9. تبرع البنك لمؤسسة سرطان الثدي في مصر لمساعدة المريضات على تغطية المصاريف الصحية.
10. في شهر رمضان الماضي، تعاون بنك الإمارات دبي الوطني مع مؤسسة الأورمان الخيرية لتوفير الغذاء لأكثر من 3700 أسرة مصرية في المحافظات الفقيرة.
11. تبرع بنك الإمارات دبي الوطني بمبلغ 10 مليون جنيه مصري لدعم القطاع الطبي وزيادة عدد الحاصلين على اللقاح من العمال الأساسيين وكبار السن والفئات الضعيفة في عام 2021.



*Internal Audit reports directly to the Board Audit Committee and Group Internal Audit.
 *Compliance reports directly to the Board Audit Committee and Group Compliance.
 *CRO reporting directly to Board Risk Committee & GCRO (Group Chief Risk Officer) and dotted line to CEO
 *All Direct Reports to the CEO also have a functional (Dotted) reporting line to their respective Group Heads at Emirates NBD Head Office.